مؤقت

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية العشرون

الجلسة العامة ١
الاثنين، ٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد أوكرانيا للدورة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن الممثلين الى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/S-20/8)

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/S-20/8 التي تتضمن رسالة وجهها الأمين العام الى رئيس الجمعية العامة يبلغ الجمعية فيها أن ٢٣ دولة عضوا متأخرة عن سداد قيمة اشتراكاتها المالية الى الأمم المتحدة في إطار المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود أنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق،

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بذلك على النحو الواجب؟

وقد تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين الى الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تعيّن الجمعية العامة، في بداية كل دورة وبناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

ووفقا للسوابق، وكما أوصت لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، ينبغي أن يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية العشرين هم نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة العادية الثانية والخمسين للجمعية - أي الاتحاد الروسي والأرجنتين وبربادوس وبوتان وزامبيا والصين وكوت ديفوار والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسأعتبر أن لجنة وثائق التفويض تشكلت وفقا لذلك.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في هذا الصدد أن استرعي انتباه أعضاء الجمعية الى مذكرة شفوية من الأمين العام بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ تنص على وجوب إصدار وثائق التفويض لجميع الممثلين الى الدورة الاستثنائية وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض الممثلين الى الأمين العام في أسرع وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي الهيئة التحضيرية أن تنعقد الدورة الاستثنائية العشرون تحت رئاسة رئيس الدورة العادية الثانية والخمسين، السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا.

وأعتبر أن الجمعية ترغب في انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين بالتزكية.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقدم تهانئي الصادقة للسيد هينادي أودوفينكو وأدعوه الى تبوء منصب الرئاسة.

أطلب الى رئيسة المراسم أن تصطحب الرئيس الى المنصة.

شغل السيد أودوفينكو مقعد الرئاسة.

بيان للسيد هينادي أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف وامتياز كبيران أن أنتخب رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المخصصة لقيامنا معا بمناهضة مشكلة المخدرات العالمية. وإنني ممتن جدا لجميع الدول الأعضاء على تأييدها لترشيحي، وأتطلع قُدما الى العمل معها لإنجاز المهمة الرئيسية لهذه الدورة، ألا وهي: وضع خطة تطلعية للقرن الحادي والعشرين. إن فرصة ترؤس هذا المحفل، بالنسبة إليّ شخصيا، هامة بصفة خاصة حيث لا أزال أحتفظ بذكريات حية عن الدورة الاستثنائية السابقة المتعلقة بهذه المشكلة. وكنت أعتز حينئذ، بصفتي الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، بأن بلادي تقدمت وقتها بمبادرة إعلان عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وإذا نظرنا الى تلك الدورة الاستثنائية التي انعقدت قبل ثماني سنوات، لاستطعنا أن نرى أن التنبيه الى الخطر الذي أطلق حينذاك كان، على نحو لافت للنظر، أشبه بالنبوءة حيث أن مشكلة المخدرات أخذت تتحول حثيثا الى شاغل رئيسي لعدد متزايد من البلدان. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات بلغ مستويات مذهلة، ويشكل الآن الى جانب الجريمة المنظمة تهديدا قاتلا للعالم في القرن المقبل. والتجارة بالمخدرات التي تقدر قيمتها بأكثر من ٤٠٠ بليون دولار سنويا هي أحد أكثر الأعمال السرية درا للأرباح، وأكبر من تجارة النفط والغاز وتجارة الكيمائيات والمستحضرات الصيدلانية، وأكبر بمرتين من

صناعة المركبات. والمبالغ التي ينطوي عليها الاتجار بالمخدرات تتخذ أبعادا هائلة بحيث تستطيع الآن أن تفسد الأسواق المالية العالمية أو تزعزع استقرارها. والأخطر من ذلك أن المخدرات تعمل على تمزيق المجتمعات، وتغذية الجريمة، ونشر الأمراض من قبيل مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وقتل الشباب، الذين هم أكثر عرضة للخطر ومستقبل مجتمعاتنا. ومشكلة المخدرات، بعبارة أخرى، أصبحت ظاهرة عالمية لا يمكن لأي دولة أن تشعر بأنها في مأمن من خطر هذه الآفة.

من ناحية أخرى، اتصفت السنوات الأخيرة باتجاهات أخرى أتاحت للمجتمع الدولي فرصة لا سابق لها من أجل إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من المخدرات. وفي نهاية الألفية، تضاءلت الانقسامات العقائدية لتوفر مناخا أكثر تعاونا لمعالجة مسائل عالمية، بما في ذلك عدم وضوح التفاوتات السابقة في السياسات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. وفي الوقت نفسه، فإن سنوات من أنشطة مكافحة المخدرات حددت السبل والتكنولوجيات التي تبشر بإحراز النجاح. وكلا الاتجاهين أوجدا التزاما قويا من جانب أعضاء الأمم المتحدة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بطريقة متوازنة والسعي الى تخفيض العرض والطلب في وقت واحد.

غير أن هذه الدلائل ينبغي ألا تؤدي الى الرضا أو تقليل اليقظة. فقضية لها هذه التعقيدات الهائلة كقضية المخدرات لا يمكن أن تحل بالتمني أو النوايا الحسنة، بل يجب أن يكون المجتمع الدولي متأهبا لمعركة طويلة ومرهقة. والنجاح فيها يقتضي وضوح الرؤية لصياغة سياسات واستراتيجيات شاملة بقدر ما تكون محددة النتائج وعملية وابتكارية فيما يخص أنشطة المكافحة اليومية للمخدرات.

وفي هذا الصدد أشعر بسعادة خاصة لنتائج العملية التحضيرية التي أدت الى هذه الدورة الاستثنائية؛ فتمشيا مع روح الإصلاح الحالية في المنظمة، خرجت الدول الأعضاء عن بعض تقاليدها الماضية في معالجة المشاكل العالمية في محافل من هذا القبيل، واختارت قالبا أكثر تركيزا باعتزام واضح على عدم الاكتفاء بإعطاء نظرة عامة مجملة لجميع جوانب مشاكل المخدرات أو تقييم حالة المخدرات على المستوى العالمي أو استعراض نظم المكافحة الحالية، بل لتصوغ أيضا استراتيجية فعالة لمكافحة المخدرات وتضع مواعيد مستهدفة واضحة التحديد لبلوغ أهدافها.

وأود أن أثني بصفة خاصة على رئيس الهيئة التحضيرية، السيد الفارو دي مندونسا إي مورا ممثل البرتغال لما تحلى به من نشاط وحماس وبعد نظر ومرونة في أداء مهامه وتوجيه العملية التحضيرية نحو نتيجة موفقة.

وتوفر مشاريع الوثائق الثلاث الرئيسية التي انبثقت عن عدة جولات من المفاوضات، إطارا متينا لتحسين أداء المجتمع الدولي في المجالات الرئيسية للمكافحة الدولية للمخدرات: وهي مشروع الإعلان السياسي، ومشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، ومشروع خطة العمل للتعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. وفي مجال إبداء الالتزام السياسي بمكافحة جميع جوانب مشكلة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي، فإن أحكامها تمثل إشارة واضحة الى استراتيجية عالمية جديدة حظيت بالتأييد الكامل أثناء العملية التحضيرية.

ويكمن جانب بالغ الأهمية من هذه الاستراتيجية الجديدة، في إعادة تركيز جهود المجتمع الدولي على الناس لا على مجرد المخدرات ذاتها، الأمر الذي يتطلب نقله من نهج "مكافحة الحريق" الى نظرة شاملة طويلة الأجل حقا. ولذا فمن الطبيعي تماما أن يعرف هدف الحد من الطلب على المخدرات كعنصر أساسي في تلك الاستراتيجية، الى جانب إبادة المحاصيل المخدرة والترويج للتنمية البديلة.

وتتميز هذه الدورة الاستثنائية بإمكانات هائلة لأن تصبح معلما آخر في معالجة مشكلة المخدرات. إذ أنه معروض عليها مجموعة من الوثائق الفنية بعيدة الأثر ذات المنحى العملي. فإن لم نعمل بجد في تنفيذ هذه الإعلانات والنوايا كما عملنا في صياغتها نكون بالتأكيد قد فشلنا في نظر العالم. بل وسوف تظل حتى أوضح المهام ذات المواعيد الزمنية الصارمة لتحقيق الهدف غير محققة إن لم تتبعها إجراءات ملموسة. وللنهوض بهذه المهام، علينا أن نوجد شراكة دولية جديدة على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية. كما أن علينا أن نعزز الآلية الدولية لمكافحة المخدرات وأن نجد السبل الابتكارية

للوفاء، على الصعيدين الوطني والدولي، بالالتزامات الجديدة الطموحة التي نزمع أن نقطعها على أنفسنا.

وفي هذا السياق فإنه يصعب أن تكون هناك في تقدير أهمية الأدوات الدولية القائمة فعلا: وهي لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومجموعة الصكوك القانونية الدولية. وينبغي زيادة توسيع دور برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، الذي قطع بالفعل أشواطا بعيدة بقيادة المدير التنفيذي، السيد بينو أرلاتشي، بحيث يتحول البرنامج الى مركز اختصاص معترف به ونقطة مرجعية دولية بشأن مكافحة المخدرات.

ومن الضروري للنجاح في المعركة العالمية ضد المخدرات غير المشروعة، تعزيز الإطار القانوني لتحسين تطبيق قوانين مكافحة المخدرات، ومن غير التعاون الحكومي الدولي الفعال في مجالات من قبيل تسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، ونقل القضايا، لا يمكن تنفيذ أي من الأحكام التعاهدية الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. واقتران تشجيع تمسك الحكومات بالصكوك القانونية الدولية في هذا المجال وتنفيذها لها، باعتماد تشريعات تمكنها من ذلك، سوف يكون هدفا هاما آخر من أهداف أنشطة المتابعة.

وعند الحديث عن الجهود الدولية لمكافحة استعمال المخدرات على المرء ألا ينسى الدور الهام للمجتمع المدني. وإنشاء شراكات جديدة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات العمالية والمجتمعات المحلية وفرادى الأسر شرط أساسي من شروط النجاح في الأجل الطويل.

وتنعقد دورتنا هذه إزاء خلفية من الإصلاحات الجارية في عالم اليوم وهو يتهيأ لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ومن ثم فهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة ليثبت من جديد أن الأمم المتحدة هيئة دينامية نشطة قادرة على معالجة مهام هي محط اهتمام عالمي كبير. وبوسعها أن تظهر للعالم أن الأمم المتحدة، رغم التعقيدات المانعة في القضايا التي تعالجها وكثرة تضارب المصالح الوطنية للدول الأعضاء تستطيع أن تكون متحدة فعلا في وجه التهديد المشترك، وأن تعمل بتصميم وإبداع وفعالية من أجل الصالح العام. ولا يساورني شك في أن نتائج هذه الدورة ستحقق هذا التفاؤل وأتمنى للجمعية كل النجاح في مساعيها.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

بيان الأمين العام

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بكم ترحيبا حارا. ويسعدني أن أرى هذا العدد الكبير من رؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين في هذه القاعة الكبيرة اليوم.

لقد أتيتم الى نيويورك لأنكم تعلمون أننا قد وصلنا الى مفترق طرق أمام تحدي خفض إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. إن انتشار المخدرات على مدى ٣٠ عاما الماضية هو مثال لتحول أمر لم يكن أحد يتصوره من قبل بسرعة فائقة الى واقع - بل الى واقع مفجع. وإنني لأرجو من المؤرخين عندما يدرسون أعمال البشرية في مجال مكافحة المخدرات أن يكتبوا عن الأيام القليلة المقبلة باعتبارها النقطة التي انعكس فيها هذا الاتجاه. وآمل في أن يسجلوا هذا بوصفه الوقت الذي وجد فيه المجتمع الدولي أساسا مشتركا في مهمته الرامية الى إيجاد الزخم لإقامة عالم خال من المخدرات في القرن الحادي والعشرين.

إن الإعلان السياسي المقترح المعروض على الجمعية هو نتاج شهور من العمل الجاد والمجهود المضني. فمن النادر فعلا - ومما لم يسبق له مثيل تقريبا في تاريخ الأمم المتحدة - أن يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن الجوهر والقضايا السياسية قبل شهور من انعقاد دورة استثنائية.

والإعلان الأول من نوعه المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات ينشئ نهجا متوازنا يتصدى لأول مرة لمسؤولية الدول التي يشكل التعاطي فيها مشكلة ولمسؤولية الدول التي يمثل الإنتاج فيها مشكلة.

كذلك وضعت الهيئة التحضيرية في فيينا خطط عمل بشأن سلسلة مواضيع هامة: وقف تدفق المنشطات وسلائفها، والتعاون القضائي، ومكافحة غسيل الأموال، والتعاون في إبادة المحاصيل من أجل التنمية البديلة.

وفي كل من هذه الحالات، لا بد من تحقيق موعد مستهدف، وبحلول العام ٢٠٠٨، ينبغي أن تكون الدول الأعضاء قد أحرزت تقدما حقيقيا في إزالة محاصيل خشخاش الأفيون، والكوكا والقنب أو خفضها بدرجة كبيرة. والاتجاه المتعاظم في إساءة استعمال وإنتاج المواد المؤثرة على العقل يجب عكسه أيضا.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمد المتصاعد من المخدرات المركبة غير القانونية وسلائفها.

وهذه التحديات ليست تحديات سهلة. وسيكون هناك دوما أولئك الذين هم على استعداد لإعلان استسلامهم. ولكن علينا ألا نستكين أبدا إزاء الثمن الإنساني الفادح الذي تدفعه مجتمعاتنا بسبب المخدرات غير القانونية. وهناك ٢١ مليون ضحية في أنحاء العالم يسيئون استعمال الكوكايين والهيروين، و ٣٠ مليون ضحية يسيئون استعمال المنشطات الأمفيتامينية. ولا يمكننا التخفيف من معاناتهم، أو معاناة أحبائهم، ما لم نحارب هذه الآفة الشريرة.

وفي العام الماضي، أعلنت فيينا مركزا لمعركة الأمم المتحدة ضد "المجتمع غير المدني"، أي، أولئك الذين يستغلون فوائد العولمة للاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، وممارسة الإرهاب والاتجار بالبشر.

وتحت قيادة بينو أرلاتشي، ارتفع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى مستوى التحدي. فقد وضع استراتيجية متوازنة وشاملة لتنفيذ القرارات التي ستعتمدها الجمعية خلال الأيام القليلة الحاسمة القادمة. وتمثل هذه الرؤيا الجديدة قفزة نوعية الى الأمام من المشاريع الجزئية والرائدة التي شهدتها العقود الثلاثة الماضية. لقد أصبح الاتجار بالمخدرات صناعة تدر بلايين الدولارات، ولم تترك بلدا إلا وأثّرت فيه. ويقدر صندوق النقد الدولي أن نسبة ٢ الى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العالم تأتي من أموال تم غسلها. لذا فإنني أؤيد بقوة تحديد عام ٢٠٠٣ موعدا مستهدفا للدول الأعضاء لسن تشريعات وطنية ملائمة لمكافحة غسل الأموال. والواقع أن هذا أمر استحق منذ أمد طويل.

(تكلم بالفرنسية)

إن الإدمان على المخدرات، مثله مثل الاتجار بها، لا يعرف حدودا، فهو يضرب دون تمييز على أساس الطبقة أو الجنس أو الدين أو العرق. وهو مصدر للانقسام الاجتماعي، ويولد الجريمة والفساد والعنف، ويرهق بصورة خطيرة الخدمات الاجتماعية ويؤدي الى انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسبة.

وإن عددا كبيرا جدا من الشباب أتاحوا للمخدرات أن تدمر حياتهم. فالرغبة في دخول تجارب جديدة أمر طبيعي بالنسبة للشباب، وهذا الفضول هو الذي يستغله المتجرون بالمخدرات دون وازع من ضمير. وعلينا أن نفهم شبابنا بأن المخدرات لا تضفي أية هيبة، وليست جواز سفر الى حياة أفضل. ولكي يقتنع المرء بذلك، يكفيه أن يلقي نظرة على أي مدمن مخدرات.

(تكلم بالانكليزية)

إن الشباب يحتاجون الى أن يقوم قادتهم، معا، باتخاذ إجراءات لمناهضة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وإساءة استعمالها. إن مستقبلهم في أيدينا. وقد تعلمت بعد أن أمضيت أكثر من ٣٠ سنة في منظومة الأمم المتحدة، أننا عندما نجمع قوانا من جميع أركان المعمورة ونحاول حل مشكلة ما، يكون النجاح حليفنا دائما تقريبا. ولتكن هذه المناسبة واحدة من تلك المناسبات. ومن المؤكد أننا سنرتكب أخطاء على الطريق وسنعاني من خيبات الأمل. ولكن دعونا لا نكف عن المحاولة. لقد آن الأوان لكي تقول كل دولة "لا" للمخدرات. لقد آن الأوان للدول قاطبة أن تقول "نعم" للتحدي المتمثل في العمل من أجل عالم خال من المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين (A/S-20/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لدورة

الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، سعادة السيد الفارو دي مندونسا إي مورا من البرتغال.

السيد الفارو دي مندونسا إي مورا (رئيس لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقرير لجنة المخدرات، بصفتها الهيئة التحضيرية لهذه الدورة.

لعل الأعضاء يذكرون، أن تقريرا مرحليا عن التحضير للدورة الاستثنائية قدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد قرر المجلس في مقرره ١٩٩٨/٢٠٧، أن يحال تقرير الهيئة التحضيرية مباشرة الى الجمعية العامة. وذلك التقرير معروض على الجمعية في الوثيقة A/S-20/4.

لقد كانت مداولات اللجنة العاملة بصفتها الهيئة التحضيرية، وفقا لما قررته الجمعية، مفتوحة، وأتاحت المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمراقبين والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وتمشيا مع الممارسة المتبعة. وقد يسَّر عمل الهيئة التحضيرية كثيرا ما أبدته الحكومات من شعور بالهدف المشترك ونهج إيجابي وبناء في معالجة مسائل حساسة تمت تغطيتها في الإعلان السياسي، والمبادئ التوجيهية بخفض الطلب، وخطط العمل.

وعقدت الهيئة التحضيرية دورتها الأولى في يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ ودورتها الثانية والأخيرة في الفترة من ١٦ الى ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٨. ويسعدني أن أبلغكم أنه في نهاية الجلسات الرسمية الـ ١٤ تلك وفي نهاية عدد كبير من الاجتماعات غير الرسمية للفريق العامل، تمكنت الدول الأعضاء من التوصل الى توافق كامل في الآراء بشأن جميع مسائل السياسة العامة للمخدرات والواردة في جدول أعمالنا، كما هو وارد في التقرير.

لقد أسهمت العملية التحضيرية التي أدت الى هذه الدورة الاستثنائية في تعزيز فهمنا الشامل لمسؤوليتنا المشتركة وفي بلورة التزام الحكومات باعتماد استراتيجيات تعالج مشكلة المخدرات العالمية من خلال نهج متوازن وشامل، بما في ذلك خفض العرض والطلب. وإنني ألفت انتباه الجمعية العامة، بصورة خاصة، الى الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وهذا يمثل خطوة كبيرة الى الأمام من حيث الطريقة التي ينظر فيها المجتمع الدولي الى مشكلة المخدرات العالمية، والذي سوف يكمل المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، وكذلك الى الإعلان السياسي، الذي يتضمن المواعيد المستهدفة المحددة لتحقيق الأهداف الرئيسية للدورة الاستثنائية.

وإن حصيلة العملية التحضيرية تمثل، في اعتقادي، معلما هاما في جهود المجتمع الدولي لمكافحة أحد أعظم الأخطار التي تتهدد رفاه الإنسان، واستقلال الدول، والديمقراطية، وكرامة وآمال الأفراد وأسرهم.

لقد أبدت الهيئة التحضيرية رغبتها في أن تنظر الجمعية في تقريرها باعتباره مجموعة متكاملة من التوصيات والمقترحات المتوازنة، الناتجة عن عملية من المفاوضات الدقيقة والحلول التوفيقية. ومن ناحية ثانية رأت اللجنة التحضيرية أنه بغية التأثير بأقصى قدر على الرأي العام العالمي، يجب ألا تحظى هذه الصفقة بموافقة الجمعية فحسب، ولكن أن تحظى أيضا بالدعم الصريح على أرفع المستويات السياسية فيها. وإن حضور هذا العدد الكبير من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء لهو دليل عملي على هذا الدعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين على بيانه. وتعرب الجمعية العامة عن امتنانها له وللذين شاركوا في الهيئة التحضيرية، للجهود التي بذلوها من أجل تمكين هذه الدورة الاستثنائية من أن تنطلق انطلاقة حسنة.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الأعمال

مشاريع المقررات (A/S-20/4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الأعضاء إلى النظر في مشروعي المقررين الأول والثاني اللذين أوصت بهما الهيئة التحضيرية في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/S-20/4).

مشروع المقرر الأول عنوانه "عنوان دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الأول؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ للتو سيكون عنوان الدورة الاستثنائية العشرين هو "دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا".

مشروع المقرر الثالث عنوانه "الترتيبات التنظيمية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثالث؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اعتمدته الجمعية للتو بشأن توصيات الهيئة التحضيرية، فإن الترتيبات التالية ستطبق على الدورة الاستثنائية العشرين:

يكون نواب الرئيس في الدورة الاستثنائية العشرين هم نفس نواب الرئيس في دورة الجمعية العامة العادية الثانية والخمسين، وهم ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأردن، أيرلندا، بنما، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، غينيا، فرنسا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

وفيما يتعلق برؤساء اللجان الرئيسية في الدورة الاستثنائية العشرين، فإن رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية الثانية والخمسين سيعملون بنفس الصفة. وعليه أود أن أبلغ الجمعية بأن رؤساء اللجان الرئيسية في هذه الدورة الاستثنائية هم: رئيس اللجنة الأولى، السيد موثوسي نكغوي ممثل بوتسوانا؛ رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد ماشيفينييكا توبياس مابورانغا، ممثل زمبابوي؛ رئيس اللجنة الثانية، السيد أوسكار دي روخاس ممثل فنزويلا؛ رئيس اللجنة الثالثة، السيد أليساندرو بوساكا، ممثل إيطاليا؛ ورئيس اللجنة الخامسة، السيد أنوار الكريم شودوري، ممثل بنغلاديش.

أما فيما يتعلق باللجنة السادسة، فنظرا لغياب رئيسها، فإن نائب الرئيس، السيد كريغ دانييل، ممثل جنوب أفريقيا، سيتولى رئاسة اللجنة بالنيابة خلال الدورة الاستثنائية.

وباعتماد الجمعية لتوصيات الهيئة التحضيرية تكون قد أنشأت لجنة مخصصة جامعة ستعين بصفتها اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية العشرين.

ووفقا لتوصيات الهيئة التحضيرية التي اعتمدتها الجمعية العامة للتو، يكون رئيس اللجنة المخصصة الجامعة عضوا كامل العضوية في مكتب الدورة الاستثنائية العشرين.

وفيما يتصل بانتخاب رئيس اللجنة المخصصة الجامعة، توصي الهيئة التحضيرية بأن يعمل رئيس الهيئة التحضيرية السيد ألفارو دي ميندوزا إي مورا، ممثل البرتغال، بنفس الصفة في اللجنة المخصصة الجامعة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية في دورتها الاستثنائية العشرين ترغب في انتخابه بالتزكية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى السيد ألفارو دي ميندوزا إي مورا، باسم الجمعية العامة وأصالة عن نفسي، وأتمنى له النجاح والتوفيق في أداء المسؤوليات الهامة التي تقلدها للتو.

لقد اكتمل الآن تشكيل مكتب دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

ننتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بمشاركة متكلمين آخرين غير ممثلي الدول الأعضاء، في أعمال الدورة الاستثنائية.

استنادا إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية للتو، يجوز للمراقبين أن يدلوا ببيانات في المناقشة العامة. ويجوز

للدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وليست أعضاء في الأمم المتحدة، وهي تحديدا، توفالو وتونغا وجزر كوك وسويسرا والكرسي الرسولي وكيريباتي وناورو ونيوي، أن تشارك بصفة مراقبين.

وعليه، أود أن أبلغ الأعضاء أن تلك الدول قد دعيت إلى المشاركة بصفة مراقب في المناقشة العامة في الجلسات العامة.

ويجوز لممثلي برامج الأمم المتحدة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة أن يدلوا ببيانات في اللجنة المخصصة الجامعة.

ويجوز لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين تسميهم تلك المنظمات أن يدلوا ببيانات في اللجنة المخصصة الجامعة.

ووفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة للتو، ستعقد تسع جلسات عامة على مدى فترة الأيام الثلاثة، بمعدل ثلاث جلسات في اليوم وفقا للجدول الزمني التالي: من الساعة ١٠/٠٠ إلى ١٣/٠٠، ومن ١٥/٠٠ إلى ١٨/٠٠، ومن ١٩/٠٠ إلى ٢١/٠٠. ونظرا إلى العدد الكبير من المتكلمين الذين أدرجت أسماؤهم بالفعل في قائمة المتكلمين، أود أن أبلغ الأعضاء أنني أعتزم أن أبدأ الجلسات العامة في تمام الساعة ١٠/٠٠، و ١٥/٠٠ و ١٩/٠٠.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية بأنني سأكون في مقعد الرئيس في الوقت المحدد تماما لبداية الجلسات. وآمل مخلصا في أن تبذل كل الوفود مجهودا خاصا للتعاون في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمدة البيانات، أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية للتو، ينبغي ألا تتجاوز البيانات في المناقشة العامة سبع دقائق.

وفيما يتعلق بتحديد المدة بسبع دقائق، فقد تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين، يعمل كالآتي: سيظهر ضوء أخضر عند بداية بيان المتكلم؛ ويظهر ضوء برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الدقائق السبع؛ ويظهر ضوء أحمر عندما تكون مدة الدقائق السبع قد انقضت.

وأود أن أناشد المشاركين في المناقشة العامة بأن يتعاونوا بقصر بياناتهم على سبع دقائق حتى يتسنى الاستماع إلى جميع الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة المتكلمين لجلسة معينة، في تلك الجلسة.

ويوجد حتى الآن على قائمة المتكلمين ١٥٣ دولة عضوا وستة مراقبين. لذلك أناشد بقوة كل من سيدلي ببيان أن يحترم المدة الزمنية المحددة. وإنني آسف لذلك، إذ أن الهيئة التحضيرية هي التي وضعت هذا البرنامج المتشدد.

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وارد في الوثيقة A/S-20/1، وقد أوصت الهيئة التحضيرية في مشروع المقرر الثاني الوارد في الفقرة ٣٤ من تقريرها، بإقراره.

وقد ترغب الجمعية، بغية الإسراع بأعمالها، في النظر في جدول الأعمال المؤقت في جلسة عامة دون إحالته إلى المكتب.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت كما يرد في الوثيقة A/S-20/1.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بإحالة البنود، وعلى أساس المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة، ستتناول الجمعية العامة البندين ٨ و ١٢ من جدول الأعمال في جلسة عامة، واحيلت البنود ٩ إلى ١١ من جدول الأعمال إلى اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للدورة الاستثنائية العشرين للنظر فيها.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد وليام جيفيرسون كلينتون، وأعطيه الكلمة.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع اليوم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لنتخذ موقفا مشتركا من تهديد مشترك ألا وهو الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها على نطاق العالم. واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر لصديقي الرئيس زيديو على ما يتمتع به من بصيرة مكنت من عقد هذه الدورة، وشجاعة في تصميمه على مكافحة المخدرات. وأتقدم بالشكر لجميع الدول الممثلة هنا التي التزمت بالكفاح من أجل مستقبل أطفالنا في تصديها معا للمخدرات.

قبل عشر سنوات اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية رائدة لحفز التعاون من أجل مناهضة الاتجار بالمخدرات. ولم يسبق أن كانت إمكانية ذلك النوع من التعاون أكبر أو أمس حاجة مما هي عليه اليوم. وفيما أخذت التكتلات والحواجز المسببة للخلاف تنهار في أنحاء العالم، وفيما أخذت التكنولوجيا تتقدم والديمقراطية تنتشر، أخذت شعوبنا تستفيد أكثر فأكثر من عمل الدول وتعلمها معا. ومع ذلك فإن هذا الانفتاح ذاته الذي يثري حياتنا يستغله أيضا مجرمون، وبخاصة مهربو المخدرات.

واليوم نأتي إلى هنا لنقول إنه ليس هناك دولة كبيرة وقوية بما يكفي للتغلب على المخدرات وحدها؛ وليس هناك دولة صغيرة يحول صغرها دون الاسهام في هزيمة المخدرات. فجميعنا نتقاسم المسؤولية عن شن المعركة. وسنقف بالتالي متحدين ضد هذا الخطر الذي يتهدد أمننا ومستقبلنا.

إن الأخطار جسيمة، حيث أن امبراطوريات المخدرات تقوض أسس الديمقراطية، وتفسد سلامة اقتصادات السوق، وتهدد أرواح وآمال ومستقبل الأسر في كل قارة. ولا ينبغي أن يكون ثمة شك في أن هذا الكفاح هو، في نهاية المطاف، كفاح من أجل حرية الإنسان. ولأول مرة في التاريخ، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظل حكومات من اختيارهم. والواقع أننا نرى في كل بلد تقريبا توسعا في التعبير عن الحريات الفردية. ولا يسعنا أن نبدد ذلك بالنسبة لملايين من البشر بسبب تركيبة سيئة قوامها الضعف الشخصي والاهمال الوطني. ويتعين علينا أن نثبت لمهربي المخدرات أنهم على خطأ. فنحن عازمون على تحقيق النجاح. ولقد أظهرت الدول أن باستطاعتنا، ببذل جهود ثابتة ودؤوبة، أن نوقف هذا المد الآثم.

إن استعمال المخدرات في الولايات المتحدة انخفض بنسبة ٤٩ في المائة منذ عام ١٩٧٩. وتدل الدراسات الأخيرة على أن تعاطي شبابنا للمخدرات بات مستقرا، وأنه يتناقص في بعض الفئات. فقد انخفض تعاطي الكوكايين عموما بنسبة ٧٠ في المائة منذ عام ١٩٨٥. وأخذ وباء تعاطي "الكراك" بالانحسار. وفي العام الماضي، صادر خفر السواحل في بلدنا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ رطل من الكوكايين. واليوم ينفق الأمريكيون على المخدرات ٣٧ في المائة أقل مما كانوا ينفقونه قبل عقد؛ وهذا يعني أن ما يزيد على ٣٤ بليون دولار أعيد استثمارها في مجتمعنا بدلا من تبديدها على المخدرات.

وثمة عديد من الدول الأخرى تخطو خطوات كبرى. فالمكسيك حققت أرقاما قياسية في استئصال محاصيل المخدرات عام ١٩٩٧. وزراعة الكوكا في بيرو تم تخفيضها بنسبة ٤٢ في المائة منذ عام ١٩٩٥. وبرنامج استئصال المحاصيل من الجو في كولومبيا دمر عشرات آلاف الهكتارات من الكوكا. ونمو خشخاش الأفيون في تايلند ينخفض انخفاضا حثيثا، وانخفض هذه السنة وحدها بنسبة ٢٤ في المائة. والولايات المتحدة شريك أيضا في الجهود العالمية لإنفاذ القانون واعتراض طريق المهربين، إذ مولت تدريب أكثر من ٨ ٢٥٠ مسؤولا على مكافحة المخدرات والجريمة في العام الماضي. وفي عام ١٩٩٧، صادرت حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قرابة ١٦٦ طنا متريا من الكوكايين.

وتقوم الشرطة المدربة تدريبا أفضل وتتشاطر المعلومات على نحو محسن باعتقال المزيد من مهربي المخدرات حول العالم. وتعمل شبكات المعلومات المشتركة عن المتعاملات المالية المشبوهة في العديد من البلدان من أجل وضع حد لغسل الأموال. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ستقدم الولايات المتحدة المساعدة إلى ٢٠ بلدا إضافيا من أجل إنشاء وتعزيز وحدات الاستخبارات المالية هذه. ويجب علينا، بل إن بمقدورنا أن نحرم مهربي المخدرات من الأموال القذرة التي تغذي تجارتهم المميتة.

إننا نجد في الاتحاد قوة. فمن التحالف المناهض للمخدرات الذي أنشأه نصف الكرة الغربي في مؤتمر قمة الدول الأمريكية إلى الخطوات التي اتفق عليها في الشهر الماضي زعماء مجموعة الدول الصناعية الثماني لمكافحة المخدرات والجريمة. وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تحت قيادة المدير التنفيذي أرلاتشي، يكافح إنتاج وتهريب وإساءة استعمال المخدرات في بعض أصعب مناطق العالم، في حين يساعد على كفالة أن تأتي الأموال التي ننفقها بأكبر قدر من النتائج. وإنني اثني على هدف البرنامج المتمثل في تحقيق تخفيض كبير في زراعة الكوكا وخشخاش الأفيون بحلول عام ٢٠٠٨. وسنقوم في الولايات المتحدة بقسطنا في تحويل هذا الهدف إلى واقع.

ورغم كل الإنجازات في السنوات الأخيرة، يجب ألا نخلط بين التقدم والنجاح. فشبح المخدرات لا يزال يلازمنا. وللانتصار عليه يجب أن نزيد عملنا مع وضع استراتيجيات وطنية دينامية وتعاون دولي مكثف ومزيد من الموارد. فلقد دام الجدل طويلا بين الدول المنتجة للمخدرات والدول المستهلكة لها حول المسؤول عن مشكلة المخدرات. ولنكن صريحين: إن هذا الجواب لم يعزز المعركة ضد المخدرات. وتوجيه أصابع الاتهام أمر يصرف الانتباه. فهو لا يفكك عصابة مخدرات ولا يساعد مدمنا واحدا ولا يمنع طفلا واحدا من أن يجرب الهيروين أو ربما يموت بسببه. وإلى جانب هذا، فإن الفروق بين بلدان الإمداد والطلب والعبور تزداد غموضا. والمخدرات هي مشكلة كل دولة ويجب على كل دولة أن تعمل لمحاربتها - في الشوارع وحول موائد المطابخ وفي أنحاء العالم.

وهذا هو التزام الولايات المتحدة. فإدارتنا ترصد عاما بعد عام أكبر الميزانيات في التاريخ لمكافحة المخدرات، ويتجاوز ما نطلبه للعام القادم ١٧ بليون دولار منها قرابة ٦ بلايين دولار ستكرس لخفض الطلب. وترمي استراتيجيتنا الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات إلى تخفيض تعاطي الأمريكيين للمخدرات وحصولهم عليها إلى النصف على مدى السنوات العشر المقبلة - عن طريق تعزيز إنفاذ القوانين، وتشديد إجراءات التصدير والمنع وتحسين المعالجة، والتوسع في جهود الوقاية. ونحن مصممون على بناء أمريكا خالية من المخدرات وعلى الاشتراك مع الآخرين في محاربة المخدرات في جميع أنحاء العالم.

ونحن نؤمن أن السلوك هو الذي يدفع الأفعال. ولذا فنحن نشعل المعركة أولا في عقول الشباب. وقد شنت الولايات المتحدة، عاملة مع الكونغرس والقطاع الخاص، حملة إعلامية كبرى بين الشباب لمكافحة المخدرات. والآن حين يشاهد أبناؤنا التلفزيون أو يستخدمون شبكة الإنترنت أو يستمعون إلى المذياع فإنهم يجدون رسالة قوية بأن استعمال المخدرات خطأ ويمكن أن تودي بحياتهم. وسوف أطلب إلى الكونغرس أن يمدد هذا البرنامج حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وبدعم من الكونغرس وبتمويل مماثل من القطاع الخاص، سوف يتم شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مدتها خمس سنوات وتكلفتها تبلغ بليوني دولار لتعليم صغارنا الابتعاد عن المخدرات. وتشن دول أخرى، بينها المكسيك وفنزويلا والبرازيل حملات مماثلة. وقد سعدت بالتحدث مع رئيس البرازيل حول هذا الأمر أمس بشيء من التفصيل. ويحدوني الأمل في أن تتمكن جميع دولنا من أن تعمل معا لنشر الرسالة بين أبنائنا في جميع أنحاء العالم: المخدرات تدمر حياة الشباب؛ فلا تدعوها تدمر حياتكم.

كذلك تعمل الولايات المتحدة على إنشاء جامعة عملية لمنع ومعالجة إساءة استعمال المخدرات، تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة لتبادل المعارف والخبرات عبر الحدود الوطنية. وسنبدأ هذا الجهد في الشهر القادم في نيو مكسيكو بإقامة دورة تدريب دولية عن خفض الطلب على المخدرات، وسيعمل مسؤولون حكوميون ومهنيون آخرون من المكسيك والسلفادور وهندوراس مع خبراء من الولايات المتحدة في مجال إساءة استعمال المخدرات ومنع عصاباتها. وستربط الدورة عبر السواتل بالشبكة العالمية لوكالة الإعلام بالولايات المتحدة بحيث يمكن لمن له اتصال بالشبكة العالمية أن يستقبلها.

وسيقدم معهدنا القومي لمكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، الذي يمول ٨٥ في المائة من البحوث العالمية عن المخدرات أشرطة فيديو في بث حي على شبكة الإنترنت لحلقات العمل التي ينظمها لمكافحة المخدرات وعلاج المدمنين. ويعني هذا أن أي إنسان في أي مكان يستعمل الحاسوب والمودم - وأي أب له إبن مدمن للمخدرات وأي طبيب يسعى للمساعدة وأي باحث يبحث عن علاج - يستطيع الحصول على أحدث المعارف الطبية عن المخدرات وأكثرها تقدما.

وهذا التبادل للمعلومات والخبرات والأفكار أصبح أهم اليوم من أي وقت مضى. ولهذا السبب يسعدني بوجه خاص أن أعلن عن إنشاء برنامج زمالة دولي في مجال المخدرات يمكّن المهنيين من جميع أنحاء العالم من الحضور إلى الولايات المتحدة والعمل مع وكالاتنا المتخصصة في مكافحة المخدرات. وسينصب التركيز على أولويات هذه الدورة الاستثنائية: خفض الطلب، والمنشطات، والسلائف، وغسيل الأموال، والتعاون القضائي، والتنمية البديلة، وإبادة المحاصيل غير المشروعة. وسوف تساعدنا هذه الزمالات جميعا. وتساعد دولنا على التعلم إحداها من الأخرى بينما نبني قوة عالمية من محاربي المخدرات المهرة وذوي الخبرة. ويجب أن نمد معا ذراع القانون الطويلة مع يد الرحمة إلى كل الأبعاد العالمية لهذه المشكلة.

فلنغادر هذا المكان ونحن مصممون على العمل معا بروح من الثقة والاحترام - في الوطن وفي الخارج لمناهضة الطلب وللعرض، مستخدمين في ذلك كل الأدوات المتاحة لنا - للفوز في المعركة العالمية ضد المخدرات وبناء القرن الحادي والعشرين الآمن والصحي من أجل أبنائنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه.

وستستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد إيرنستو زيديو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

الرئيس زيديو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر المكسيك أن تعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمشكلة المخدرات العالمية.

فقد أصبحت المخدرات اليوم تشكل تهديدا خطيرا لجميع أشكال الحضارة. فالمخدرات تزهق الأرواح وتدمر الأسر وتفكك المجتمعات وتضعف الأمم. ويحرم تعاطي المخدرات الإنسان من حريته وكرامته ويحول دون الرقي الذاتي، الفردي والجماعي ويحطم بصفة خاصة الآمال التي يجسدها أطفالنا وشبابنا.

وليس ثمة أمة مهما بلغت قوتها أو مجتمع، مهما بلغ من تقدم، أو أسرة في مأمن من خطر المخدرات. فنحن نواجه التهديد من قوة اقتصادية هائلة. ونواجه التهديد من قوة قائمة على العنف والفساد، لا تحترم حدودا ولا تخضع لأي مدونة قانونية أو أخلاقية. ونحن نواجه التهديد من قوة إجرامية وسعت اتصالاتها بشكل مثير للجزع مع أشكال أخرى من الجريمة المنظمة، كغسيل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والإرهاب والاختطاف. والاتجار بالمخدرات يشكل بالنسبة إلى بلدان كثيرة تهديدا لأمنها الوطني وحياتها الديمقراطية واستقرارها الاجتماعي ولسلامة مؤسساتها.

وتجمع المنظمات الإجرامية المكرسة للاتجار بالمخدرات، بين أفراد من جنسيات مختلفة وتتحرك في قلب بلدان كثيرة. فهي منظمات متعددة الجنسيات قادرة على إنتاج وتجهيز بضاعتها الضارة في مكان ما وشحنها عبر أي حدود وتسويقها في بلدان بعيدة. وهي قادرة أيضا على استخدام شبكة مالية دولية لنقل حصائل أموالها من مكان لآخر. وباختصار، فنحن نتعامل مع تهديد عالمي ومع ظاهرة للإجرام المتعدد الجنسيات.

وبما أن المشكلة عالمية فهي تتطلب استجابة عالمية، استجابة من الجميع ويتقاسمها الجميع. فيجب علينا جميعا أن نبذل المزيد وأكثر من أجل الجميع. وعلينا أن نقرر الآن التعهد ببذل مجهود تعاوني لم يسبق له مثيل، على أساس استراتيجية جديدة تكون عالمية وشاملة ومتوازنة: عالمية كي تشترك فيها جميع البلدان بلا استثناء، وبلا اتهامات أيضا؛ وشاملة كي تعالج جميع أطوار دائرة المخدرات من الإنتاج إلى البيع إلى التهريب إلى التعاطي وما يتصل بذلك من جرائم.

وفي هذا السياق، يجب علينا أن نكثف جهودنا إلى حد كبير لخفض الطلب. وينبغي اعتبار خفض الطلب مسألة من مسائل الصحة العامة ومشكلة من مشاكل السلوك الاجتماعي والقيم. وينبغي التصدي له عن طريق البرامج الطبية والتعليمية والتدريبية والثقافية.

وإن نسبة كبيرة جدا من الطلب العالمي تأتي من البلدان ذات القدرات الاقتصادية الأكبر. لكن أكبر التكاليف البشرية والاجتماعية والمؤسسية في تلبية هذا الطلب تتحملها البلدان المنتجة وبلدان العبور. فإن رجالنا ونساءنا هم أول من يموت في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ومجتمعاتنا هي أول من يعاني من العنف، ومؤسساتنا هي أول ما يقوضه الفساد. وحكوماتنا هي أول

من يتعين عليها أن تحول الموارد اللازمة لمكافحة الفقر لتكون الحصن الأول في هذه الحرب.

ولهذا يحق لنا أن نطالب بأن تكون هذه الاستراتيجية متوازنة كيما يدرك كل بلد أننا نتشاطر المسؤولية في مكافحة المخدرات. ولنا جميعا نفس الحقوق وعلينا نفس الالتزامات، ويجب علينا أن نحترم سيادة كل دولة، بحيث لا تصبح أية دولة حكما على الآخرين، وحتى لا تشعر أية دولة أن من حقها انتهاك قوانين البلدان الأخرى ابتغاء إنفاذ قوانينها.

ولهذا تقترح المكسيك أن تفوض للأمم المتحدة ولاية تركيز وتشجيع الكفاح العالمي ضد المخدرات كأولوية قصوى. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي للأمم المتحدة أن تيسر قيام كل بلد بوضع خطة عمل ذات أهداف ملموسة وقابلة للتحقيق؛ وتقيد كل بلد بالالتزامات المتفق عليها في هذا الاجتماع؛ وكفالة وجود تشريعات وافية لدى كل بلد لمناهضة غسل الأموال والجرائم المتصلة بالمخدرات. ويجب أن تقيم الأمم المتحدة بصورة دورية وموضوعية التقدم المحرز في كل بلد.

فلنستخدم القيادة الدولية والسلطة الأدبية للأمم المتحدة للعمل من أجل قيام عالم خال من المخدرات. وللمكسيك كامل الثقة في أن منظمتنا ستتصرف في هذه المهمة، كما في جميع مهامها، بامتثال صارم للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فالاتجار بالمخدرات والإدمان على المخدرات يمكن التغلب عليهما. ويمكننا دحرهما. وإذا توحدنا، فإننا سندحرهما.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بتحمل قسطها من المسؤولية العالمية عن مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتعرب من جديد عن ثقتها بأننا بوحدتنا سنبني عالما يخلو من المخدرات لأطفال وشباب القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه فخامة السيد خورخي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية.

الرئيس سامبايو (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة شفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إن أهمية قضية المخدرات، التي تناقش هنا في كافة جوانبها، تقتضي تأملا جادا ومتعمقا.

والبرتغال، التي ترأست الهيئة التحضيرية مافتئت ملتزمة بنشاط منذ البداية بالتحضير للدورة الاستثنائية. والواقع، أنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان على تعاونها مع تلك الهيئة.

وبلدي يشارك بالمثل في مختلف المنظمات الدولية المكرسة لمشكلة المخدرات، الأمر الذي ساعدنا على اكتساب نظرة شاملة في هذا الموضوع.

لقد دللت العقود الماضية على أن مسألة المخدرات أصبحت تزداد خطورة، باستثناء بلدان قليلة في العالم. فهي تؤثر أكثر فأكثر على كل واحد منا، وتؤثر علينا جميعا. وهذه في الواقع مشكلة عالمية.

لقد ظلت دول أوروبا والدول الغربية الأخرى تميل إلى اعتبار نفسها مجرد بلدان مستهلكة للمخدرات، بينما وصف الآخرون بأنهم المنتجون. وكانت هناك فكرة خاطئة تكمن في هذا الفصل المانوتي، تتمثل في أنه إذا توقفت البلدان عن إنتاج المخدرات فإن المشكلة ستزول عندئذ. واليوم، لا يمكن لأحد أن يدافع عن هذا الفصل بأي درجة من الحماس. فنحن جميعا دول منتجة، ونحن جميعا دول مستهلكة، ونحن جميعا دول عبور. فالمخدرات المركبة وبيع السلائف التي تسمح بتصنيع بعض المخدرات تجعل الدول الغربية مسؤولة كبقية الدول.

وإذا نظرنا إلى المشكلة من هذا الإطار، فإن استجابتنا المشتركة يجب أن تجسد تضامنا دوليا حقيقيا، على أساس الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة، لمواجهة هذه المسألة الحاسمة من أجل تنمية مجتمعاتنا تنمية منسجمة.

والآثار المروعة لظاهرة المخدرات يمكن تلمسها على جميع المستويات. فالمخدرات تولد إدمانا جسديا ونفسيا وتضر بالصحة العامة لمجتمعاتنا. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك تفشي الأمراض المعدية الخطيرة. والمخدرات هي السبب أيضا وراء الارتفاع المقلق في

الجرائم المتصلة بالاستهلاك، ونتائجها معروفة لنا جميعا. فهي تؤدي إلى نشوء منظمات قوية للاتجار بالمخدرات، تشجع على الفساد، وفي بعض الحالات، تعرض للخطر الاستقرار السياسي والاجتماعي. وظاهرة المخدرات مسؤولة أيضا عن نشوء دليل خطير على تهميش مستهلكي المخدرات وعزلهم.

وقد يكون من المستحسن والمستصوب إجراء حساب للتكاليف الباهظة جدا لهذه المشكلة من حيث الإنفاق العام. والمشكلة أساسا هي مشكلة الأمان والاستقرار الديمقراطي، ولكنها أيضا مشكلة صحة. وبالتالي فإن من الأساسي للسياسات العامة الهادفة إلى مكافحة هذه المشكلة أن تعكس توازنا منصفا من أجل تفادي توسيع الهوة بين المدمنين على المخدرات وبقية أفراد المجتمع، وتفادي بروز مصاعب أكبر في عملية تعافيهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

وإن المطلوب هو وضع سياسة جديدة - وأنا واثق من أننا نتشاطر هذا الاقتناع - سياسة جديدة تؤثر قبل أي شيء آخر على العوامل التي تؤدي إلى ظهور ونمو ما يسمى بأشكال السلوك المنحرف. والسياسة الجديدة لمكافحة المخدرات ستكون، بالضرورة، وقائية من الناحية الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالشباب. ويجب أن تعمل هذه السياسة على إشراك الشباب فيها وأن تشجع التعليم وفرص العمل والتدريب، والعناية الصحية، وتخطيط المدن ودعم الأسرة. ولا بد لهذه السياسة الجديدة أن تواجه برامج خفض الأخطار بصورة جدية ووفقا لما يمليه الضمير، من منظور الصحة العامة الضروري. وينبغي ألا تخلط السياسة الجديدة بسذاجة بين الواقع وأي نوع من الإيمان الغوغائي، بل ينبغي أن تستند إلى المعلومات الموضوعية والبحوث المتعددة الاختصاصات، وباختصار، يجب أن تعالج السياسة الجديدة خفض العرض والطلب بطريقة متوازنة.

لقد أصبح من الضروري لنا بصورة متزايدة أن نتشاطر نجاحاتنا وأن نتعلم ونتعلم دوما من تجاربنا الناجحة. وكذلك أصبح من الضروري بصورة متزايدة تطوير التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال تبادل المعلومات وتخفيض الطلب.

لقد بينت التجربة أن أنجع البرامج في تخفيض جرائم المدن والطلب هي تلك البرامج التي وضعت ودعمت، على الصعيد المحلي، من جانب البلدان والمدارس، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام نفسها. وتحقيقا لهذا الغرض فإننا سنعمل بالتأكيد على وضع مشاريع في أوروبا ستمتد إلى أمريكا اللاتينية، من أجل إقامة شبكات من التجارب المشتركة.

وقبل انعقاد القمة الإيبيرية الأمريكية القادمة في أوبورتو، سوف أعقد حلقة دراسية في تشرين الأول/أكتوبر، بدعم الحكومة البرتغالية وهيئات أوروبية شتى، سوف يحضرها خبراء أوروبيون ومن أمريكا اللاتينية. وستكون المسألة الرئيسية، بطبيعة الحال، تكثيف التعاون في مجال المخدرات في هاتين المنطقتين وخاصة في ميادين الإعلام وخفض الطلب. ولديّ من الأسباب ما يدعوني إلى أن آمل في أن تشكل إسهاما حقيقيا في مكافحة هذا البلاء المشترك.

ولدينا هنا في هذه الجمعية فرصة فريدة لاتخاذ قرارات سوف تحد بشكل جذري من نطاق هذه المشكلة في بلداننا. والأهداف التي نتوخى بلوغها في العشر سنوات القادمة طموحة ولكنها جوهرية. والنقاط القوية التي ستتمخض عن هذه الدورة الاستثنائية هي الاستمرار في استئصال المحاصيل غير المشروعة، وتعزيز التعاون الدولي في كل المجالات، وخفض الطلب - وهو هدف أعلن للمرة الأولى من جانب الأمم المتحدة - وتحسين مراقبة آليات غسل الأموال، وزيادة التعاون القضائي في هذا المجال، ومراقبة السلائف والمخدرات الاصطناعية.

والإعلان السياسي الذي سنقره بعد غد هو قبل كل شيء تعبير واضح عن إرادتنا السياسية في الوقوف أمام هذه المشكلة بعزم. وعلينا، أن نتأكد من أن إرادتنا السياسية لن تتوقف عند حد اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه هنا. وسوف تتصدر الأمم المتحدة كل جهود التعاون والدعم، مظهرة أهمية عملها وطبيعته التي لا يمكن استبدالها بغيرها.

وأود أيضا أن أذكر موضوع الموارد المالية وهي أساسية لمساعدة البلدان الملتزمة باستئصال المحاصيل غير المشروعة واستبدالها في إطار تنمية اقتصادية متكاملة. فقد زادت البرتغال مؤخرا إسهامها في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وعما قريب سنقدم إعرابا ماليا عن إرادتنا السياسية للتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

ولن تكون هناك مكافحة فعالة للمخدرات بدون إرادة سياسية حازمة وقوية. وسيتطلب هذا منا أن نعرف المخدرات بجدية على أنها واحدة من آفات عصرنا الرئيسية، وهي آفة لا بد لنا أن نواجهها بالاستعانة بما أصبح اليوم مفهوما مقبولا لا لبس فيه من المسؤولية المشتركة. وعلينا أن نتمسك اليوم أكثر من أي وقت مضى بشعار هذه الدورة الاستثنائية وهو: "إننا معا قادرون على مواجهة هذا التحدي".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس الجمهورية البرتغالية على بيانه.

وستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان سيادة الأونرابل رومانو برودي، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية.

السيد برودي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني جدا أن أشترك مع الكثيرين من رؤساء الدول والحكومات، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهو حدث يمثل معلما في التعبئة الدولية ضد هذا الوباء.

لقد مضت ثماني سنوات منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأخيرة - ثماني سنوات من التحولات العميقة التي تركت آثارها على مجتمعاتنا ونظرتنا إلى ظاهرة المخدرات المعقدة والمتنوعة.

وعلينا اليوم أن نحسّن وسائل معالجتنا لهذه المشكلة بطريقة جذرية. وعلينا أن ندرك أن مكافحة المخدرات تتطلب التكيف العلمي والثقافي مع الوقائع دائمة التغير في بلداننا. ولنتدبر، على سبيل المثال، انتشار المخدرات الاصطناعية الجديدة بين قطاعات الناشئة من سكاننا، بمن فيهم من هم دون العشر سنوات الذين لم يكونوا معرضين للخطر قبل ذلك. ويجب ألا يغيب عن أنظارنا أبدا البعد الدولي للمشكلة. وكما نعرف جميعا، غالبا ما تنتج المخدرات في بعض البلدان، وتستهلك في بلدان أخرى، عابرة الحدود الوطنية والإقليمية والقارية. ومن أجل التصدي لهذا التحدي العالمي عبر الوطني، نحتاج إلى عمل منسق دولي. وهذا هو سبب أهمية اجتماع اليوم.

وضمانا لنجاح هذه الدورة الاستثنائية، جهدنا في العمل في السنة الماضية في دورتي الهيئة التحضيرية المعقودتين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. واسمحوا لي أن أكون أول من يقول إننا قمنا بالمهمة على خير وجه.

وبفضل روح التعاون بين كل المشاركين من البلدان المصنّعة والنامية على السواء، نجحنا في إعداد مجموعة من مشاريع الإعلانات والالتزامات المتوازنة. وتتناول هذه النصوص كل جانب من المشكلة بصورة شاملة وعادلة. وهي أفضل وأحدث رد للمجتمع الدولي على هذا التحدي التاريخي. وفي هذه الدورة الاستثنائية، سنعتمد إعلانات وبرامج عمل تتضمن مقترحات مفصلة تجيء في وقتها من أجل تقوية التعاون القضائي، وخفض الاتجار غير المشروع وانتشار المخدرات الاصطناعية - وأظن أننا ربما نكون نقلل كثيرا من تقديرنا لأبعاد الآثار المدمرة للمخدرات الكيميائية؛ ومراقبة تنوع السلائف الكيميائية، ومناهضة غسل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ وصوغ الاتفاقات المحلية لإحلال بدائل محل المحاصيل غير المشروعة.

وبصدد هذه النقطة الأخيرة، نرجو أن يكون بالاستطاعة التوصل إلى اتفاقات استبدال المحاصيل أولا مع حكومات محلية مشروعة، ولكن بعد الاستماع أيضا إلى اقتراحات وشواغل نقابات العمال وجمعيات المزارعين ومنظمات حقوق الإنسان والعمل بموجبها كلما كان ذلك ممكنا. ويتعيّن علينا أن نقوم بتنشيط تعاون دولي جديد لمعالجة مسألة حيوية بالنسبة للكثير من البلدان: ألا وهي إتاحة أسواق لها مصداقية وفعالية للمحاصيل البديلة. والإعلان السياسي الذي سنقره سوف يدلل بدون لبس على تصميم المجتمع الدولي على مكافحة هذا الوباء، وعلى تحقيق "نتائج هامة وممكن تقييمها"، كما جاء في النص، بحلول عام ٢٠٠٨.

ويزيد خطر المخدرات العالمي الذي يتهدد مجتمعاتنا من قناعتنا بأن الاستراتيجيات الوطنية لن تكون مجدية إلا في إطار التعاون الدولي المستند إلى نهج عالمي متضافر. وستستمر إيطاليا في تأييد الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تحت القيادة القوية للسيد اراتشي الذي نقدر أنشطته أعظم تقدير. وسنواصل العمل بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن تنفيذ مبادراته الكثيرة، واثقين من أنها ستؤتي نتائجها الهامة خلال السنوات القليلة القادمة.

غير أنه لا يمكن تحقيق أي شيء من هذا إلا إذا توفرت لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الموارد الكافية. وقد كانت إيطاليا دائما من بين أكبر الداعمين الماليين للبرنامج. ولقد زدنا من إسهامنا هذا العام من ١٢ بليون ليرة إلى ١٥ بليون ليرة. وندعو البلدان الأخرى والمؤسسات المالية الدولية إلى الاشتراك معنا في وضع البرنامج على أكثر الأسس المالية صلابة لأن الإسهامات المالية هي خير اختبار لعزمنا على شن هجوم مادي وجوهري على المخدرات غير المشروعة.

ولهذه المشكلة المؤسسية جانب داخلي أيضا. وهذا لا ينحصر ببساطة في المحافظة على التوازن المطلوب بين حماية مبدأ السيادة والحاجة إلى التعاون الدولي، بل هناك ضمان توفر قدرة أكثر استعدادا لتقييم واختبار فعالية السياسات الهادفة إلى خفض العرض والطلب على المخدرات في الواقع المحلي والإقليمي والقاري داخل إطار المعاهدات والاتفاقيات التي توقّعها كل دولة. وبعد عشر سنوات من اتفاقية فيينا، تواجه أوروبا مشاكل لم يسبق لها مثيل نجمت عنها أدوار ومهام لا مثيل لها أيضا. وهناك التحديات الجديدة في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي جاء كنتيجة جانبية لإزالة حدودنا الوطنية. وهناك أيضا تجاربنا المحددة، على السياسة المحلية والاجتماعية والصحية التي يمكن أن تقدم إسهاما فريدا في مباحثات الأمم المتحدة.

لقد كان هدفنا الاستراتيجي الأول دائما هو خفض هذه الظاهرة عن طريق إجراءات ترمي إلى خفض العرض والطلب. ومفتاح هذه الخطة هو حملة إعلامية ووقائية تستفيد من مواهب الشبيبة وقدرتها على الإبداع، وتشمل الأسر والمدارس والمجتمع المدني ككل.

وثمة عنصر آخر لا يقل عن ذلك أهمية هو تنمية شبكة من الخدمات العامة والخاصة لتأهيل مدمني المخدرات السابقين، ورد صحتهم إليهم وإعادتهم إلى العمل والمجتمع. وهذا يعني الذهاب إلى أبعد من نهج العقاب والكبت المستند إلى السجون. فقد ثبت عدم فعالية هذا النهج مرارا وتكرارا، فهو يستبعد المدنيين، ويجعل الوصول إليهم أكثر صعوبة ويزيد من الأخطار الاجتماعية والصحية التي يتعرضون لها.

وتُظهر تجربة إيطاليا أن برامج خفض الآثار الضارة للمخدرات كان لها تأثير كبير، إذ سمحت لنا بالاتصال بمدمني المخدرات الذين لم يختاروا بعد طلب المساعدة من مراكز التأهيل العامة والخاصة. وينبغي تنمية مثل هذه الاتصالات لا لمجرد إتاحة رعاية صحية أفضل للمدمنين، بل ولمنحهم فرصة اختيار حياة أفضل.

ومن خلال هذا المنظور، ستستمر إيطاليا في التزامها الكلي باستراتيجية وقائية تعبئ وتنشط قوى رئيسية مثل الأسرة، والنظام المدرسي وبيئة العمل ووسائط الإعلام.

والمبادرات التي سنعتمدها في هذه الدورة، والتزامنا المتواصل على المستوى القومي في هذه الحرب ضد المخدرات، يجب أن تُرسل إشارة واضحة إلى قطاعات الرأي العام في كل من بلداننا، وهي: إننا كدول منفردة وكأعضاء في المجتمع الدولي، سوف نتخذ تدابير حاسمة للقضاء على آفة هذا القرن. وسوف تبرز خياراتنا العملية وسياساتنا المحددة تمييزا هاما هو: أن أولئك الذين ينشرون هذا الوباء ويجنون أرباحا طائلة من ورائه، سيحاربون بكل قوتنا؛ وأما ضحاياه فسيلقون منا التضامن والدعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء إيطاليا على كلمته.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد هوجو بانزر سواريز، الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا.

الرئيس بانزر سواريز (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تتميز هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بحدثين تاريخيين: الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقية عام ١٩٨٨ لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في فيينا، وتقييم العمل المنجز وتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتبعها بلداننا وحكوماتنا من الآن فصاعدا لكي نضع حدا للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ونحن نجتمع الآن في نيويورك من أجل إعادة تأكيد تصميمنا في نهاية هذا القرن على ألا نورث لأجيال الألف سنة القادمة مأساة المخدرات التي ابتُليت بها البشرية.

لقد ظهرت حقائق جديدة مزعجة خلال هذا العقد. فالبلدان التي كانت من قبل مجرد منتجة للمخدرات قد أصبحت اليوم بلدانا مستهلكة أيضا، بينما غدت البلدان

التي كانت من قبل متأثرة بالاستهلاك فحسب بلداننا منتجة الآن. إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يعولم الجريمة.

وحينما تقلدت منصبي في آب/أغسطس ١٩٩٧، عملت على وضع سياسة حقيقية لمناهضة المخدرات أخذت في الاعتبار أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يهدد صحة المجتمع وسلامته الأخلاقية، ويشوه الاقتصاد، ويُفسد المؤسسات ويدمرها، ويشوه الصورة الدولية للبلدان المتأثرة به ويسيئ إلى سيادتها. لذا عقدت العزم على تخليص بوليفيا من دائرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غضون فترة خمس سنوات وهي مدة فترة رئاستي. وأدى الحوار القومي الذي بدأته من أجل أن يتخذ المجتمع المدني موقفا ضد الاتجار وغيره من الأمور المرتبطة بمستقبلنا إلى تأييد هذا الالتزام والموافقة عليه.

إن المجتمع البوليفي معبأ لمواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وآثاره الإجرامية. والذين يقاومون هم العاملون في خدمة تجارة المخدرات وهم ذوو صلة مكينة بالدوائر المرتبطة بالإنتاج غير المشروع للكوكا. وصحيح أن ضخامة التحدي تبث بذور الشكوك المعقولة في صفوف بعض البوليفيين فيما إذا كانت لدينا القوة اللازمة لهزيمة هذا الشر الذي يتآمر على أمننا ويسيئ إلى كرامة الأمم. والرد على هذه الشواغل يكمن إلى حد كبير، هنا في هذا الجهد المنسق المتعدد الأطراف، وفي إرادة دول المجتمع الدولي.

إن بوليفيا تنهض بنصيبها من هذه الجهود. وقد قررت أن تضطلع بمسؤولياتها وأقدمت على هذا وهي مدركة خير الإدراك حدود قدراتها، ولكن مع إدراكها أيضا أننا لا نريد لمجتمعنا أن تحطمه المخدرات. ولقد قُلت هذا أمام الجمعية العامة في العام الماضي، وأود الآن أن أعيد تأكيد تلك المفاهيم.

ولسوف نلجأ إلى الحوار والتشاور مع المزارعين الذين ينتجون الكوكا لكي نقضي على المحاصيل غير المشروعة مرة واحدة وإلى الأبد. ولن نتساهل مع المتجرين بالمخدرات ولن نمنحهم لحظة واحدة من الراحة إلى أن يختفوا إلى الأبد من تاريخ بوليفيا. وتحقيقا لهذه الغاية، صممنا واعتمدنا استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، قائمة على أعمدة أربعة: التنمية البديلة، والمنع، والاستئصال، والتصدي.

ونحن مقتنعون بالحاجة إلى الاضطلاع بكل هذه المهام بنفس العزيمة، دون التشديد على واحدة منها على حساب الأخرى. وسيسمح هذا لنا بإحراز تقدم مستمر وحثيث. وسيمكننا من إيلاء نفس التأكيد لكل من الأعمدة التي يقوم اقتراحنا على أساسها، مستهدفا توفير إمكانيات الحياة الكريمة لـ ٠٠٠ ٣٥ أسرة مرتبطة بدائرة الكوكا/الكوكايين، والقضاء على ٠٠٠ ٣٨ هكتار من مزارع الكوكا غير القانونية التي نعتقد أنها موجودة الآن، والقيام دون هوادة بمكافحة الذين يتجرون ويستفيدون من هذا العمل المُحط بالكرامة، وإتاحة فرص جديدة لأولئك الذين كان لهم سوء طالع الوقوع ضحية الإدمان.

ويبلغ إجمالي التمويل المقترح لفترة الخمس سنوات هذه ٩٥٢ مليون دولار، خصص منها ١٠٨ ملايين دولار للاستئصال، و ٧٠٠ مليون دولار للتنمية البديلة، و ١٢٩ مليون دولار للتصدي، و ١٥ مليون دولار للمنع والتأهيل. وحكومتي ملتزمة بالمساهمة بما لا يقل عن ١٥ في المائة من هذا التمويل. وبهذا سنتطلب ٨٠٩ ملايين دولار من المجتمع الدولي، وهي تمثل ما يقدر متوسطه بمبلغ ١٦١ مليون دولار سنويا.

واليوم أقدم رسميا إلى الأمم المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية الاستراتيجية البوليفية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. والأرقام مفصلة في البرامج العملية وخطط العمل المحددة.

إن التضحيات المالية لبوليفيا هائلة. وهي تعني تأجيل برامج حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبي في وقت نجهد فيه للقضاء على الفقر المدقع الذي لا شك في أن له صلة أيضا بدائرة الكوكا/الكوكايين. وهناك ما يقرب من مليون طفل دون سن السابعة من الفقراء في بلد يبلغ عدد سكانه ٨ ملايين نسمة تقريبا. ونتيجة لذلك، فإن لكل دولار نخصصه لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات آثارا اجتماعية مؤلمة. وعلى الرغم من هذا، فنحن مستعدون للقيام بهذه المهمة. وبوليفيا متأكدة من أن المجتمع الدولي سيسهم في هذه المعركة لأنها معركة الجميع. فإن كسبت بوليفيا المعركة، عاد الكسب أيضا على المجتمع الدولي.

وهنا، أمام الجمعية العامة، أقترح قيام تحالف عالمي لمكافحة المخدرات، كتعبير محدد عن المسؤولية التي

تشارك فيها كل الأمم، كبيرها وصغيرها، بصدد شر هذا القرن الذي يوشك الآن على الانتهاء.

واقترح إنشاء فريق استشاري متعدد الأطراف للتقييم والتنسيق والمراقبة ليكون محفلا لتأمين وتوزيع الموارد والبرامج اللازمة دعما لتلك البلدان التي عقد العزم على مكافحة الاتجار بالمخدرات بالاستعانة بسياسات وخطط محددة.

واقترح أن تقوم الأمم المتحدة، عن طريق آلياتها المتخصصة، بتشجيع عقد اجتماعات للبلدان والمنظمات المانحة لإتاحة تنفيذ الاستراتيجية البوليفية، واستراتيجيات الدول الأخرى، لمكافحة المخدرات.

وعندما أُسَلم وشاحي الرئاسي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بصفتي الزعيم الذي قاد بلده خلال مرحلة الانتقال إلى الألفية التالية سيكون البلد قد تحرر من آفة المخدرات، والشعب فخورا بأنه الأول في العالم الذي أعلن حربا شاملة على الاتجار بالمخدرات. هذا هو التزامي تجاه شعب بوليفيا وإسهامي في هذا الكفاح الذي لا يعرف الحدود وهذا هو قراري كرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على بيانه.

(تكلم بالفرنسية)

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس شيراك (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتوقع من هذه الدورة الاستثنائية التي نعقدها أن تعطي زخما جديدا على الصعيد العالمي لمكافحة المخدرات. إن انتشار هذه الآفة مثير للجزع. ومن الضروري أن يكون هناك إدراك حقيقي لهذه الحقيقة ولا بد من شن حملة شعواء عليها.

المخدرات تفسد. والمخدرات تقتل. ونعلم جميعا الويلات التي تتسبب فيها وبوجه خاص بين الشباب. وهي تختار ضحاياها الأول بين المراهقين الذين يسهل استمالتهم، وقد خرجوا لتوهم من مرحلة الطفولة. وبمجرد أن تستحوذ عليهم المخدرات فإنها تقودهم على طريق الموت. وهي لا تترك قبضتها عليهم إلا بعد معاناة رهيبة، وبعد تعريض ضحاياها لمخاطر مرض الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. والمخدرات محنة للأسر. فهي تغذي الجنوح والعنف والجريمة. وتولد في جميع بلداننا اقتصاد فساد - اقتصاد المافيا - يتنامى ويقوى.

ومع أن العمل الدولي يحرز خطوات واسعة بيد أن هذه الآفة تتقدم بخطى أسرع. فقد زاد استهلاك مواد الأفيون بنسبة ٢٠ في المائة في غضون عشرة أعوام. وأصبحت المخدرات تزداد تنوعا. وتعاطيها ينتشر في جميع أنحاء العالم بحيث أخذت تطال قطاعات متزايدة العدد من السكان والأصغر سنا.

والإنتاج يتوسع ويمتد إلى مناطق جديدة. والمختبرات أصبحت أكثر تفرقا بعد أن أصبحت أصغر وأكثر تنقلا. وفي بعض مناطق العالم أدت الهزات السياسية والفوضى الاقتصادية إلى انتشار مختبرات سرية تصنع مخدرات اصطناعية جديدة.

أما اقتصاد المخدرات فيزداد قوة. فهو في البلدان التي تزرع المخدرات يستغل ضعف الفلاحين. وثمة مناطق برمتها تخضع لإمرة المتجرين بالمخدرات المنظمين في عصابات على شاكلة عصابات المافيا. وبعد ذلك تستغل شبكات المخدرات الملاذات المالية الخارجية والنظم المصرفية الموجودة في البلدان الوسيطة والتي هي على قدر من التطور يسمح بغسل الأموال لكنها ليست منظمة أو مراقبة بالقدر الذي يسمح بوقفها. وفي البلدان المتقدمة تفسد أموال المخدرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحضرية الأكثر تأثرا بالمشكلة.

ووراء هذا التآكل في النظام الاجتماعي تكمن، بالطبع، مصالح قوية للجريمة المنظمة دوليا القوية التي لا تتقن أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فحسب بل أيضا لا تعبأ بالحدود الوطنية. وهذه المصالح لديها شبكات على امتداد العالم وعصابات بل وحتى جيوش. وهي تفسد الأعمال التجارية وحكومات واقتصادات بأكملها. وتستخدم أرباحها الطائلة - التي يقال أنها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لقارة أفريقيا بأسرها - لتوسيع رقعة المحاصيل غير المشروعة وتسويق مواد كيميائية جديدة وللسيطرة على أنشطة إجرامية وإرهابية أخرى.

وفي مواجهة هذا التهديد الذي يرزح العالم تحت ثقله، حان الوقت لكي ندلل على تصميم بلداننا. لا بد أن يكون هناك إدراك في كل بقعة من الكرة الأرضية بأن الأمم المتحدة قد حشدت كل طاقتها لمكافحة المخدرات.

وعلينا أن نتصدى لهذه الآفة على كافة الجبهات - جبهة انتاج المواد غير المشروعة وجبهة الاتجار بالمخدرات وأرباح المخدرات وأخيرا وليس آخرا جبهة البؤس الإنساني الذي يتربح على حسابه المتجرون. فيجب أن تستند استراتيجيتنا إلى مبادئ واضحة.

المبدأ الأول هو المسؤولية المشتركة. فالآفة عالمية. والقضاء على المخدرات لا ينبغي أن يكون هم فئة واحدة من البلدان سواء كانت منتجة أو مستهلكة. ولا بد من تخفيض العرض والطلب في آن واحد. واقترح أن نزود أنفسنا بأداة مراقبة عالمية محايدة لتقييم الحالة وضمان متابعة قراراتنا. والشرعية الدولية مكانها الأمم المتحدة. وهنا في الأمم المتحدة، في إطار المؤسسات القائمة، ينبغي أن نصوغ هذه الأداة الحيوية.

أما المبدأ الثاني فهو التضامن - التضامن بين دولنا أولا إذ لا يمكن لأي بلد أن يوهم نفسه أن بوسعه وحده أن يتحرر من آفة المخدرات ولا بد من تعبئة التمويل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمساعدة البلدان المنتجة على المضي على درب التنمية البديلة الحقيقية. فالمنح لاستئصال المحاصيل ليست كافية. ويلزم وجود برامج متسقة على الصعيد الإقليمي.

ولكن بطبيعة الحال لا بد أن يتحقق هذا التضامن داخل مجتمعاتنا، إزاء المدمنين أنفسهم. فما أكثر المدمنين الذين يحاولون الخلاص من ذلك الجحيم. وهم في حاجة إلى الاستماع إلى لغة العناية الإنسانية وليس إلى لغة القمع فحسب. إنهم يحتاجون إلى الرعاية والتوجيه والقبول. وهم يحتاجون إلى سبيل لتغيير حياتهم وإدماجهم في المجتمع وتمكينهم من إقامة علاقات اجتماعية وعاطفية جديدة. ولا ينبغي تجاهل هذا الجانب من التضامن. وهو يقتضي تعبئة الموارد اللازمة واستنباط أساليب جديدة.

أما المبدأ الثالث فهو الحزم في الداخل والخارج في أعمال القضاء والشرطة والجمارك، مع احترام حقوق الفرد. ويجب ألا يكون هناك ملاذ آمن للمنظمات الإجرامية. كما أن جهود كل منا في أراضيه يجب أن يحبطها تساهل بعض الدول. إن تشريعات مكافحة المخدرات يجب أن تنسق على الصعيد العالمي. ولا بد لنا من تعزيز وتحديث نظم تعاوننا القانوني وفي مجال الشرطة.

وينبغي كذلك أن نضمن قيام نظام رقابة صارمة على المؤسسات المالية والمراكز الخارجية التي تيسر غسل الأموال. ففي العديد جدا من البلدان لا تزال الضوابط غير كافية، ولا تنفذ بما فيه الكفاية.

وينبغي أخيرا أن نعلن عن عزمنا على رفض الاستهانة بخطر المخدرات. ففي بعض الأحيان تثار مسألة اعتماد نهج أكثر تساهلا إزاء ما نسميه خطأ بالمخدرات "الخفيفة". بل إن البعض يذهب إلى ذكر محاسن لبعض المؤثرات العقلية. ولكن يجب علينا أن نطلع الشباب على الحقيقة. فحتى عندما لا ينشأ عن تعاطي مخدر من المخدرات إدمان مادي فعلي، فإنه يهدد بنشأة اتكال سيكولوجي لا يقل خطرا عن الإدمان. إذ يغير شخصية الفرد ويعرضه للاستحواذ. ويؤثر على قدرة الشخص على العيش، والعمل، وبناء وتكوين الروابط مع الآخرين، ويقصيه، ويعزله ويهمشه، بل ويقوده إلى حافة الإجرام. وشيئا فشيئا يُغلق الإنسان في عالم من الصمت والمعاناة، إذ أنه يفتح الطريق أمام أشكال من الاتكال متزايدة القسوة.

وإنما أؤمن بقيمة وفعالية الموانع التي تضاهي خطورة الحالات الموجهة إليها في التصدي لهذه الأخطار. والدولة يجب أن تمارس سلطتها لضمان احترام تلك الموانع. وعلينا أن نجعل الشباب يفهمون أنه، فيما يتعلق بالمخدرات، لا يمثل تحدي الموانع نصرا لهم على المجتمع، بل هو هزيمة لهم أنفسهم.

وهذه الدورة يجب أن تصبح نقطة انطلاق لشكل أكثر شمولا ونشاطا من أشكال العمل الدولي. وفرنسا تقف مؤيدة الأمم المتحدة في إضفائها على مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي أبعادا ودرجة من الفعالية تتناسب مع حجم القوى المعادية التي يتعين علينا محاربتها.

ولا بد للتاريخ أن يسجل أن الحملة العظيمة للأمم في مكافحة المخدرات قد بدأت هنا في نيويورك. وهي حملة يجب ألا تتوقف حتى نقضي على هذا السرطان الذي يأكل أجساد مجتمعاتنا.

ويجب أن تعرف شعوبنا أننا ماضون إلى النهاية في هذه المعركة من أجل الحياة وإنه ما من شيء سيوقفنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر فخامة رئيس جمهورية فرنسا على بيانه.

(تكلم بالإنكليزية)

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد ميغيل انخيل رودريغيز، الرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا.

فخامة الرئيس رودريغيز (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يقترب القرن العشرون من نهايته في خضم من الفوضى والخوف، بينما يقف العدو على أبوابنا. فمنظمتنا الديمقراطية أضحى يهددها هجوم المخدرات، التي تشكل امبراطورية هائلة للشر تؤدي وتضاعف جميع أمراض البشرية، وتزعزع استقرار الدول، وتوهن الديمقراطية، وتفسد السياسة، وتلوث الاقتصاد، وتدمر الثروة، وتستولي على التكنولوجيا، وتستغل الفقر، وتودي بالصحة، وتمحق الكرامة الإنسانية، وتقوض النبوغ المطلوب منا اليوم. وزحف المخدرات لا يمكن أن توقفه حدود الجغرافية، أو السن، أو المكانة الاقتصادية، أو السلطة. لقد جعلت المخدرات منا جميعا ضحايا متساوين لها. وهذا أول شكل من أشكال العدوان الشامل على العالم في التاريخ.

فماذا نجني من انتصارنا على النظم الشمولية إذا ظلت المخدرات تدمر الفرد البشري؟ من حسن الطالع أننا لم نفقد بعد إدراكنا للخطر، وهذا هو سبب وجودنا هنا، في هذا المحفل العالمي، بفضل مبادرة حكومة المكسيك التي كانت موضع ترحيب. فلا يزال هناك متسع من الوقت، وإن كان قصيرا. وهذه مشكلة إنسانية هامة للغاية.

لذلك فإننا بوضعنا استراتيجية ملائمة وفعالة، يجب أن ننطلق من البعد الإنساني لهذا البلاء. وتأمل حكومة كوستاريكا في أن ترى المزيد من أمثال باتريشيا بارانتيس، الطالبة المبرزة من إقليم غواناكاستي في شمال شرقي بلدي، والتي اختارتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لكي تسلم الأمين العام باسم ملايين الشباب من جميع أرجاء العالم، ميثاق الشباب لجعل القرن الحادي والعشرين خاليا من المخدرات. وعليه، لا يمكننا أن نخذل شباب العالم. ولا يمكننا أن ندع حقهم في النبوغ يتعرض للخطر.

وهذا الاهتمام بالطفولة والشباب يجب أن يعطي الأولوية للسياسات الرامية إلى منع تعاطي المخدرات، بحشد جهود المعلمين، والطلبة، والآباء، والمنظمات المحلية، والكنائس ووسائط الإعلام، وإلى تعزيز عمليات العلاج الطبي لضحايا المخدرات وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، بمساعدة المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في هذا المجال.

تولى رئاسة الجلسة، نائب الرئيس، السيد آل - خليفة (قطر).

لقد أتينا إلى هذا الاجتماع لأننا مستعدون للقتال غير أننا مقتنعون بأننا لا نستطيع إحراز تقدم، ما لم نسأل أنفسنا أولا لِمَ أصبح العالم معرضا بهذا القدر للوقوع في مصيدة المخدرات، ولِمَ وجد هذا الخطر أرضا خصبة لنموه الهائل والمهلك. لِمَ؟ وهذا سؤال هام للغاية. فنحن لا نستطيع وضع نظام دولي جديد إذا سمحنا لأسباب تدميره بأن تظل باقية.

لماذا أصبحنا عرضة للخطر بهذه الدرجة؟ اسمحوا لي أن أرد بشكل عام، لأنني لا أجد إجابة أخرى. نحن أفرغنا العالم والإنسان من معناهما، وحرمنا بني الإنسان من معالمهم الأساسية، وجعلنا كل شيء نسبيا. ولقد قمنا باستغلال ما هو أفضل لنبذر ما هو أسوأ. ودمرنا الكيان الأخلاقي للأسرة. وجردنا التعليم والحياة اليومية من القيم والمضمون. وألقينا بالشباب والمراهقين في خضم الاضطراب.

ومع أخذ هذه الوقائع في الاعتبار، يستحق التأثير الثقافي والأخلاقي الذي تمارسه على العالم البلدان المتقدمة النمو، اهتماما خاصا، ويقتضي، وعلى أساس ما لتلك البلدان من نفوذ كبير، أن تصبح واعية لمسؤوليتها. ونحن نناشد الأقوياء أن يتحملوا مسؤوليتهم الأخلاقية.

فما هو أول الحلول؟ لقد أعطانا رئيس الجمهورية التشيكية، السيد فاكلاف هافيل، إجابة دقيقة. فالمسألة تتعلق بتحديد ما إذا كنا نستطيع، بطريقة أو أخرى، اعتبار الأخلاق فوق السياسة، والمسؤولية فوق الربح، لنعطي معنى للمجتمع الإنساني ومضمونا للغة الإنسانية،

بحيث يكون الفرد البشري بكليته محور تركيز الأحداث في المجتمع، ويملك الناس تمام الامتلاك حقوقهم وكرامتهم، ويصبحون مسؤولين أمام أنفسهم لأنهم يرتبطون بشيء أسمى من ذواتهم، ويستطيعون التضحية ببعض الأشياء - بل بحياتهم الخاصة ورفاههم الخاص - حتى يمكن أن يكون للحياة معنى.

وبإيجاز، فإنه يضيف قائلا إننا يجب أن نحدث ثورة وجودية تستلزم إعادة بناء المجتمع أخلاقيا، وإقامة نظام إنساني جديد لا يمكن أن يستعاض عنه بنظام سياسي، وتجربة جديدة في الحياة، ومعنى جديدا للوجود يكون متأصلا في الكون، ومسؤولية أسمى، وعلاقة داخلية مع الآخرين ومع المجتمع الإنساني.

وينبغي أن يكون الاحتفال المقبل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعلن في ديباجته كرامة الفرد البشري وقدره كحقيقة مطلقة، مناسبة مثلى للولوج بعمق أكثر في هذا الموضوع الأساسي. وأنا أقترح أن نستثمر في تلك المناسبة جهودنا معبرا عنها بالقيم الإنسانية، في مدونة مشتركة للأخلاق الأساسية، كالتي دعا إليها رئيس فنزويلا، رفائيل كالديرا، على صعيد دول أمريكا، لكي نثري سياساتنا ونظمنا التربوية ونبعث الحيوية فيها.

وبغية أن يكون الكفاح ضد المخدرات وجميع مظاهرها فعالا، فهو يتطلب تعاونا دوليا واستراتيجيات متعددة الجنسيات، كالتي يجري اقتراحها هنا في هذه الجمعية، والتي اقترحتها منظمة الدول الأمريكية عن طريق لجنة الدول الأمريكية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات. ولكن ضمن ذلك الإطار الذي لا غنى عنه، يمكن أن يتخذ كل بلد أو مجموعة بلدان في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات على نطاق عالمي مبادرات مشتركة تكون خلاقة وبنّاءة .

وأود أن أشير هنا إلى أمريكا الوسطى. إن جميع بلداننا تعيش اليوم في حضن الديمقراطية الدافئ. وفي العقد الماضي، تمثل التهديد الرئيسي للسلام في تمرد وتطرف مجموعات مختلفة تغذيها التوترات العالمية. أما اليوم، فإن أكبر خطر يأتي من الاتجار بالمخدرات. وهذا التحدي يتطلب ردود فعل جديدة. وأحد ردود الفعل هذه هو تحويل جيوشنا إلى قوات شرطة مدنية مدربة تدريبا عاليا على القيام بمهمة حماية شعوبنا من عدوان تشنه عصابات المخدرات.

لقد خُطط لإنشاء الجيوش في منطقتنا وأنشئت في إطار نظام تم التخلي عنه الآن، وهي ليست مهيأة على نحو ناجح لمواجهة التحديات العديدة للأمن الإقليمي، التي نشأت في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن الضروري الآن تحويل طابعها أيضا من أجل تحقيق التحديث السياسي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للديمقراطية المزدهرة. ومن شأن وجود أجهزة الشرطة المحترفة هذه أن تكون أقل تكلفة من الهياكل العسكرية القائمة، ومن شأن هذا التغيير أن يفرج عن موارد تستعمل في التعليم وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية. ولو خصص نصف الـ ٥٠٠ مليون دولار، وهو المبلغ الذي تنفقه أمريكا الوسطى سنويا على الدفاع، لعمل أجهزة الشرطة، لتوفر لنا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار من أجل إنفاقه على بناء ما يكفي من المدارس وتجهيزها: ففي خمس سنوات، يمكننا تعليم مليون طفل آخر في أمريكا الوسطى. وأنا أطلب إلى بلدان أمريكا الوسطى أن تقوم بهذه البادرة التاريخية، وأن تكون المثل الذي يحتذى به والذي ينبغي أن يحظى بالاحترام الواجب من البلدان التي تفوقنا تقدما في النمو، والتي هي المستهلكة الرئيسية للمخدرات.

وبسبب أوضاعنا الجغرافية الخاصة وضماناتنا للديمقراطية واحترامنا لحقوق الإنسان، تواجه كوستاريكا خطر استخدامها من جانب بارونات المخدرات كمنطقة للتزويد بالمخدرات وتوزيعها في طريقها إلى مراكز الاستهلاك الدولية الرئيسية. وكفاحنا ضد هذا يتطلب تقديم تضحيات جمة. وبالنسبة لدولة صغيرة مثل كوستاريكا، فإن التعاون الدولي هو إذن أمر ضروري؛ ونحن لا يسعنا أن نضحي بالموارد التي يجب أن نستثمرها في التعليم، وفي الصحة، وفي تدريب رأس المال البشري، وفي التنافس في الاقتصاد القائم اليوم على المعرفة. فالتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات، والتدريب، وتوفير التكنولوجيا المحسنة والعتاد المناسب للشرطة، وفي مجال الوقاية، وإعادة التأهيل وإنفاذ القانون، أمر حيوي لنجاح الاستراتيجيات التي نضعها في هذا المحفل العالمي.

قبل خمسين عاما، عمدنا نحن أبناء كوستاريكا، بروح من التضامن، إلى تجريد أنفسنا من السلاح وسلوك طريق السلام؛ واليوم، ندعو إلى قيام تعاون دولي في هذا

الإطار الجديد من الأمن المشترك من أجل متابعة الحرب ضد المخدرات. ونحن ندعو إلى هذا بالنيابة عن جميع أطفال العالم وشبابه.

الرئيس بالنيابة: أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية كوستاريكا على بيانه.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد كارلوس صاؤول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيس منعم (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أتقدم بتحياتي الودية إلى رئيس الجمعية العامة وإلى الأمين العام الذي أتمنى له كل النجاح في المساعي التي يبذلها.

هذه هي الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. ولا بد لنا أن نسلم بأن استهلاك المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة يتزايدان بصورة مثيرة، إلى جانب ما يتعلق بذلك من جرائم. فهذه الزيادة تثير قلق جميع الذين يعملون من أجل الكفاح ضد ذلك النوع الحديث من الرق، ألا وهو إدمان المخدرات. وهذه الظاهرة عمت جميع الدول وجميع المؤسسات. ولأنها أصبحت ذات طابع عالمي، فإن الرد عليها يجب أن يكون عالميا أيضا.

لهذا السبب لا بد من الاتفاق على نهج يتعلق بتشاطر المسؤولية التي من شأنها أن تضع حدا للخلافات التي أفسحت المجال في بعض الأحيان أمام حدوث انقسامات عقيمة فيما بين البلدان. وإن تصنيف البلدان بوصفها بلدانا منتجة، وبلدانا للعبور، وبلدانا مستهلكة، قد أثبت أنه عديم الفعالية. وهذه التقسيمات أفضت دوما إلى توجيه اتهمات متبادلة فيما بين حكومات لم تفهم الحاجة إلى العمل معا عن طريق تعزيز التعاون الدولي.

وبناء عليه، فإن مبدأ المسؤولية المتشاطرة، وهو المبدأ الذي تؤيده بلادي، يفترض أن هذه المشكلة تواجه الجميع. وعلى ذلك الأساس يمكننا أن نبدأ بالنظر في قيام تعاون دولي حقيقي كجزء من نظام متوازن لكل بلد فيه دور يضطلع به.

ولكن بغية النجاح في هذا الكفاح، يجب أن تكون مبادؤنا وأهدافنا واضحة. وأول هذه المبادئ والأهداف قيام توازن بين الحد من العرض وتخفيض الطلب. ويجب أن نعنى أيضا، بالطريقة نفسها وبالقوة نفسها، بتوعية مجتمعاتنا وتحذيرها من أن المخدرات تدمر الحياة والمجتمعات المحلية والحرية والتنمية ومستقبل البشرية.

ويجب أيضا أن نعالج المرضى الذين استسلموا لإدمان المخدرات ونعمل على تأهيلهم، ونتيح لهم الفرص لإعادة الاندماج في المجتمع ونعيد إليهم الأمل في العيش حياة كريمة. وبالنسبة إلينا فإن كل مهرب للمخدرات هو عدو لنا، كما أن كل مدمن هو إنسان بإمكاننا، بل وينبغي لنا، أن نعيده إلى المجتمع وأن نعامله أو نعاملها بمحبة ومهارة مهنية.

إننا لن ندع المخدرات تسيطر علينا. ولهذا السبب نريد أن نطلب من الأسر والمربين والزعماء والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام أن يساعدونا في هذا المشروع الذي يهب الحياة: بغية إيجاد عالم يكون، خاليا من المخدرات.

ومما يثير قلقا خاصا لدينا ما يتعلق بذلك من جرائم. ويجب أن نكرس اهتمامنا الخاص لرصد الصناعات المعنية بانتاج وتجارة السلائف الكيميائية. ويجب أيضا أن نطور التعاون في المجال القانوني بغية كفالة عدم وجود ملاذات آمنة لمرتكبي الجرائم، وبغية منع غسل الأموال الذي يمكن مهربي المخدرات من تمويه المكاسب التي يحققونها بصورة غير مشروعة.

ومن الملائم أيضا النظر في إمكانية تدويل المحاكمة على جرائم تهريب المخدرات بإحالتها إلى محكمة جنائية دولية. كما ينبغي أن نعمل على استبدال المحاصيل مع احترام الفلاحين وتوفير منافذ تجارية للمنتجات البديلة.

ويتطلب منا القرار الذي علينا اتخاذه هنا معا، أولا أن تعزز الأجهزة والمؤسسات الوطنية كي تؤدي التزاماتها المحددة. وأود بصددها أن أشدد على أننا نسعى جاهدين، على صعيد نصف الكرة إلى تحقيق هذه الأهداف ذاتها. فلقد اعتمدنا مبادئ توجيهية هامة بشأن غسيل الأموال في الاجتماع المعقود في بوينس أيريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اعتمدت بلدان أمريكا وثيقة أساسية سميت "استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة"، تضمنت مفهوم تقاسم المسؤولية. وفي سنتياغو بشيلي، في مؤتمر القمة الثاني

لدول الأمريكيتين المعقود مؤخرا أقر الرؤساء تحالفا لنصف الكرة ومبادرة لإنشاء عملية متعددة الأطراف للتقييم الحكومي داخل اللجنة الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وفيما يتعلق ببلدي أود أن أوضح أنني بمجرد أن توليت منصبي قررت إنشاء أمانة تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية وتضطلع بالمسؤولية عن الجوانب الداخلية لمشكلة المخدرات. ومن خبرتنا فإن إقامة هياكل قوية ذات قدرة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات شرط أساسي للنجاح، وسيتبع بلدي هذا النهج. فتشريعاتنا تمكننا من السيطرة المناسبة على المظاهر الأولية للجرائم المتعلقة بتهريب المخدرات والجرائم المتصلة بها. بيد أن التعقيدات الجديدة في المحاولات الإجرامية دفعتنا إلى أن نعرض على الكونغرس مشروع قانون جديد وأوسع قاعدة لمحاربة غسيل الأموال. ونرجو بهذا أن نتمكن من الانضمام بقوة إلى الجهود الدولية في هذا المجال.

وختاما أود أن أؤكد إيماني بأن دور الأسرة والقيم الأسرية هو القوة الحاسمة والمكينة لإقامة عالم خال من المخدرات في القرن الحادي والعشرين. وأنا متفائل لأن المجتمع الدولي دأب دوما على مواجهة التحديات التي تعترضه. وأعلم أن الإجراءات التي سنعتمدها في الجمعية ستمكننا من النجاح في مواجهة هذه التحديات.

الرئيس بالنيابة: أشكر الرئيس منعم، رئيس الجمهورية الأرجنتينية على بيانه. وستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان سعادة السيد ليونيل فرناندیز رينا، الرئيس الدستوري للجمهورية الدومينيكية.

الرئيس فرناندیز رينا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن إنتاج وتهريب وتعاطي المخدرات أمر يشكل أخطر تهديد يواجه البشرية في نهاية القرن العشرين وهي تسعى إلى ضمان الصحة البدنية والعقلية للأفراد والطمأنينة للأسر والمجتمعات، والاستقرار للحكومات إلى جانب العمل على ردع الفساد ومكافحة الجريمة والعنف.

وبما أن هذه ظاهرة عالمية تؤثر على جميع أمم العالم، غنيها وفقيرها، الصناعية منها والنامية، فليس هناك محفل أكثر ملاءمة من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لبدء البحث عن الرد الدولي الجماعي على ما يمكن أن يوصف بأنه أشد الأوبئة المفجعة إيلاما في زماننا.

عاد الرئيس إلى مقعده.

وبغية التشديد على التزام الجمهورية الدومينيكية، الذي لا رجعة فيه، بالتعاون في الكفاح ضد بلاء المخدرات العالمي، أعود مرة أخرى إلى هذا المحفل الذي تمثل فيه جميع أمم العالم، وأود أن أحيي بوجه خاص فخامة رئيس المكسيك، أرنستو زيديو لمبادرته الحكيمة لعقد هذا الاجتماع.

وعلى قدر فهمنا المتواضع فإن جذور مشكلة المخدرات تكمن في أنها تعمل كسوق تخضع لقانون العرض والطلب. فالطلب هو الذي يخلق السوق، وهذه السوق هي التي توجد هذه التجارة غير المشروعة، ولكنها مربحة ومغرية إلى حد بعيد. وبما أن تجارة المخدرات تسير وفقا لقانون العرض والطلب فالأمر ينتهي إلى أن هذا هو القانون الوحيد الذي لا ينتهكه المتجرون بالمخدرات. وللنجاح في مواجهة وباء المخدرات العالمي بالتعاون الدولي اللازم، لا بد من أن نشدد على خفض الطلب ومكافحة العرض تشديدا متساويا.

والجمهورية الدومينيكية ليست، ولم تكن، من زارعي المخدرات ولا منتجيها ومستوى تعاطيها لدينا لا يتجاوز ٢ في المائة من السكان. ومن هذا المنطلق فإن الحالة في الجمهورية الدومينيكية تبدو مباركة لأنه ليس لدينا سوق حقيقية يلتقي فيها العرض والطلب. غير أن هذا ليس إلا وهم لأن موقعنا الجغرافي في وسط منطقة البحر الكاريبي وتقاسمنا لجزيرة هسبانيولا مع جمهورية هايتي يجعل الجمهورية الدومينيكية بلد عبور للمخدرات الآتية من البلدان المنتجة في أمريكا الجنوبية إلى سوق الاستهلاك في الولايات المتحدة.

وبقدر نجاح التدابير التي تتخذها الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات من المكسيك - وإن كانت تشمل مخدرات منشأ الجزء الأكبر منها أمريكا الجنوبية - فإن عدّل المتجرون بالمخدرات طرقهم. وهكذا أصبح من الطرق الجديدة المفضلة للاتجار الدولي بالمخدرات الطريق عبر منطقة البحر الكاريبي. وبناء على المعلومات التي تقدمها أوساط الاستخبارات، يعبر حاليا ما نسبته ٣٣ في المائة من تجارة المخدرات الموجهة إلى الولايات

المتحدة من خلال منطقة البحر الكاريبي - و ١٥ في المائة منها عبر جزيرة هسبانيولا. ووفقا لتلك التقارير فالمخدرات تدخل أساسا عن طريق هايتي ثم تنقل برا إلى الأراضي الدومينيكية وتؤخذ بعدها إلى بورتوريكو.

والمخدرات التي تستهلك حاليا في الجمهورية الدومينيكية هي ما يتبقى في أراضينا الوطنية لأسباب مختلفة. ومن ثم فاستهلاكنا ينحو إلى الازدياد، بسبب عوامل داخلية وخارجية. وتشمل العوامل الداخلية التوسع في الاقتصاد والزيادة في القدرة الشرائية بين قطاعات اجتماعية معينة وتأثير العوامل الثقافية. أما عن العوامل الخارجية فلا بد أن نأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة تنفذ تدابير تهدف إلى خفض الاستهلاك، ولو حققت هذه التدابير أهدافها، فطبقا لقوانين كل نشاط اقتصادي ستتجه شبكة الاتجار بالمخدرات إلى البحث عن أسواق جديدة.

وهكذا، فإنه من التناقضات الغريبة، أن نجاح الولايات المتحدة في خفض استهلاكها يعني أن الجمهورية الدومينيكية تصبح أكثر ضعفا تجاه استعمال المخدرات، فيما يجري السعي إلى إيجاد أسواق جديدة أو بديلة في محاولة للحفاظ على الأرباح الطائلة التي يدرها الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية فإن هذا سيمثل بطبيعة الحال مأساة كبيرة ذات آثار مدمرة. ونعتقد اعتقادا مخلصا أن هذا لا يمكن، بل ويجب ألا يكون مستقبل بلدنا. ونحن نعرف أنه لكي نحول دون ذلك، يجب علينا أن نكافح. ويجب، علينا أن نكافح دون كلل، باستخدام جميع الموارد المتاحة لنا، إلى أن نتغلب على الخطر. ويجب علينا أن نكافح مع المجتمع الدولي، لأننا نعتقد أنه ليس بوسع أي بلد أن ينجح في هذا المجال إذا عمل بمفرده.

واستجابة لهذا التهديد، فإننا نعمل على تطوير برنامج شامل يتضمن عملا وقائيا واسعا، سيشارك فيه المجلس الوطني للمخدرات؛ وأمين الدولة للصحة العامة والرعاية الاجتماعية؛ وأمين شؤون الرياضة، والتربية البدنية والترفيه؛ والمكتب الوطني لمكافحة المخدرات.

كما أننا نقوم باتخاذ خطوات لمنع استخدام مؤسساتنا المالية لغسل الدولارات، وقمنا أيضا بتسليم المجرمين المعروفين - وننوي الاستمرار في تسليمهم.

وما فتئنا نتعاون بنشاط مع سلطات البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية فيما يتعلق بمختلف جوانب هذه المكافحة، وبخاصة في مجال تبادل المعلومات وعمليات التدريب المشتركة.

وتكفل التغييرات التي أجريت في فرعنا القضائي سير بلدنا في الاتجاه الصحيح في مكافحة هذه الآفة العصرية، وهو ما اعترف به مؤخرا ممثلو الهيئات الدولية.

وبسبب قلة مناعة حدودنا مع هايتي، فإن قواتنا المسلحة والمكتب الوطني لمكافحة المخدرات قد اتخذا إجراءات لزيادة مستوى المراقبة في تلك المنطقة. فعلى سبيل المثال، عززنا القوات العسكرية وضباط مكافحة المخدرات على طول الحدود الدومينيكية - الهايتية، ووفرنا تدريبا متخصصا للعسكريين المسؤولين عن الكشف عن المخدرات والتعرف عليها. وكذلك نخطط للحصول على معدات تكنولوجية متقدمة لتسهيل عمل السلطات الدومينيكية في منطقة الحدود.

كما أننا نقوم بالتنسيق مع السلطات الهايتية بغية معالجة هذه المشكلة بصورة مشتركة. والواقع، انني سألتقي بعد أيام قليلة برئيس هايتي لكي نحلل، من بين أمور أخرى، هذه المشكلة الخطيرة التي تُلمّ بدولتينا.

وأثناء السنوات العشر التي انقضت على وجود المكتب الوطني لمكافحة المخدرات، قام بمصادرة ٧١٣,٦ ١٩ كيلوغراما من الكوكايين. وفي العام الماضي - أي عام ١٩٩٧ - تمت مصادرة ما مجموعه ٢٢٤,٩ ١ كيلوغراما، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/ مايو من هذا العام تمت مصادرة ٢٢١,٥ ١ كيلوغراما، مما يساوي تقريبا الكمية التي صودرت في العام الماضي.

ونحن نعلم جميعا أن الأمم المتحدة تكونت وأنشئت بهدف أساسي هو ضمان السلام العالمي. وبوحي من هذه المبادئ النبيلة أصبحت الجمهورية الدومينيكية عضوا مؤسسا لمنظومة الأمم المتحدة. إلا أنني جئت هنا اليوم

نيابة عن الجمهورية الدومينيكية حكومة وشعبا، لأعلن حربا - حربا ستشن دون هوادة ودون رحمة، وحربا سوف نكسبها، ضد أحد أكبر المخاطر طرًا التي تواجه الجنس البشري: آفة المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد جول ألبرت ويدينبوش، رئيس جمهورية سورينام.

الرئيس ويدينبوش (سورينام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام وكذلك للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على دعوتهما إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وإن منطقة الكاريبي، التي لا تاريخ لها في مجال المخدرات، تتأثر بالآثار السلبية للجرائم المتصلة بالمخدرات. والبلدان في تلك المنطقة - بما فيها بلدي - التي يمكن وصفها بأنها بلدان صغيرة نامية يجري إدراجها بصورة منتظمة من جانب مجرمي المخدرات الدوليين في شبكة عملياتهم لإعادة شحن المخدرات وتوزيعها في بقية أرجاء العالم.

وإن بلدي، وعلى أساس من مسؤوليته، التزم بالتالي بكل اتفاقيات الأمم المتحدة وبرامجها المناهضة للمخدرات. وتم التعبير عن ذلك في التعديل المتكامل للتشريع الوطني.

لقد وضعت سورينام خطة استراتيجية لمكافحة المخدرات للسنوات الخمس التالية من أجل التصدي لمشكلة المخدرات على نحو هيكلي، فيما تم إنشاء لجنة لرصد إساءة استخدام المخدرات ومجلس وطني لمكافحة المخدرات. وبالتعاون مع القطاع الخاص، يتم الاضطلاع بأنشطة التوعية في مجال المخدرات لتعزيز الوعي بمخاطر المخدرات ومقاومة المخدرات وإساءة استخدامها لدى الشباب.

وفي مجال التعاون الدولي والإقليمي والثنائي، طورت سورينام أشكالا خاصة من التعاون مع بلدان من بينها، الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ومنظمات مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والجماعة الكاريبية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والانتربول، ويجري الآن تعميق هذا التعاون وتعزيزه.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن حكومتي سورينام والولايات المتحدة تجريان مشاورات لوضع اتفاق ثنائي لإنفاذ القانون البحري.

وأصبحت سورينام طرفا في مختلف اتفاقيات مكافحة المخدرات في العالم وبرامج مناهضة المخدرات في المنطقة منذ اللحظة التي وضعت فيها، بما في ذلك خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، للمراقبة والتنسيق والتعاون في مجال المخدرات لمنطقة الكاريبي (خطة عمل بربادوس) واستراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي لمنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. وفي إطار العمل هذا فإننا نسهم الآن في إنشاء آلية تقييم متعددة الأقاليم للمنطقة الأمريكية.

علاوة على ذلك، فإن بلدي سيعقد مؤتمرا دون إقليمي للمخدرات في النصف الثاني من هذه السنة، ستشارك فيه سورينام والبرازيل وفنزويلا وغيانا وغيانا الفرنسية فضلا عن المنظمات الإقليمية لمكافحة المخدرات، من أجل وضع آليات قانونية واستراتيجيات لمكافحة نقل المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات في هذه المنطقة.

والواقع أن حكومتي تشعر باعتزاز وتشجيع خاصين لإجراء الاستنتاجات والتوصيات الإيجابية الواردة في تقرير التقييم الصادر في ٤ حزيران/يونيه عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، الذي صيغ بعد زيارة الهيئة مؤخرا لسورينام بصدد التدابير المتخذة في إطار تنفيذ مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة.

ومن دواعي الأسف أن علينا أن نشير إلى أنه، بالرغم من تعدد الاتفاقيات وبرامج وتدابير مكافحة المخدرات المنفذة حتى الآن، فإن صورة مشكلة المخدرات في العالم لم تتحسن على نحو كاف. بل إننا نواجه، على النقيض من ذلك، تحديات جديدة ناشئة عن مشكلة المخدرات؛ وأصنافا وأنواعا جديدة من المخدرات

الاصطناعية؛ وتقنيات وأساليب جديدة فيما يتصل بطرق شحن المخدرات؛ وتجمعات جديدة للمتجرين بالمخدرات؛ وأنماطا جديدة في ثقافة متعاطي المخدرات. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، فإننا نشهد أيضا تحولا وإحلالا في مناطق الانتاج التقليدية وأسواق الاستهلاك وشبكات المرور العابر.

ولا يسعنا إلا أن نسأل: ما الذي فشل فيه المجتمع الدولي وما الذي أغفله بحيث عجز عن إيقاف مشكلة المخدرات هذه التي تدمر عالمنا؟ ومن المحزن أن نلاحظ أنه على الرغم من تخصيص بلايين عديدة من الدولارات جمعها المجتمع الدولي، لم تسفر استراتيجية الاستثمار الحالية عن النتائج المرجوة.

إننا لا نستطيع أن نقدم ردا أو تفسيرا جاهزا. ولكنني أود أن أشاطركم بعض التأملات في العوائق التي تعترض المكافحة الفعالة لمشكلة المخدرات في أنحاء العالم.

أولا، إن الاتفاقيات والبرامج الدولية والإقليمية لمكافحة المخدرات لا تنفذ بشكل متزامن، وبالتالي هناك افتقار إلى نهج جماعي منسق.

ثانيا، هذه الاتفاقيات والبرامج شاملة ومتكاملة، بيد أن هناك اختلافات عند تنفيذها فيما يتصل بالمجالات التي ينبغي ايلاؤها اهتماما خاصا أو أولوية خاصة.

ثالثا، في غالب الأحيان يجري التخلي عن التحالف المستصوب بين الدول والمناطق الإقليمية في الحرب ضد المخدرات، بل يجري التمييز بين البلدان المنتجة للمخدرات والبلدان المستهلكة وبلدان المرور العابر للمخدرات وهذا يتسبب في توترات في التعاون والتنسيق بين الدول والأقاليم.

رابعا، إن هيمنة الجوانب السياسية في التعاون أو المساعدة بين الدول والمنظمات الدولية في ميدان الرقابة على المخدرات، واقتران ذلك بشروط مسبقة، تكون أحيانا مفرطة وتتسبب في تأخير في المكافحة الفعالة والسريعة والعازمة للمخدرات.

خامسا وأخيرا، لقد شهدنا الأثر المتناقض لحقيقة أنه في حين يطلب منا اتخاذ تدابير فعالة ومتكاملة وجذرية لمواجهة مشكلة المخدرات، تتطلب العولمة والأقاليمية وإنشاء اقتصادات السوق في جميع أنحاء العالم مزيدا من التحرير من القيود في مجال مراقبة الحدود وحرية تحرك الأشخاص والسلع، وتنشد إزالة التنظيم في هذا الصدد.

ويسر سورينام أن تعلن عن موافقتها على الإعلان السياسي وخطة العمل للتعاون الدولي لاستئصال المخدرات غير المشروعة التي تتضمن المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. فهذا هو أول اتفاق في تاريخ الأمم المتحدة الذي تعتبر فيه مسألة خفض الطلب ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى النهج المتكامل إزاء الجرائم المتصلة بالمخدرات ومكافحتها.

وسيتعين على الأمم المتحدة ومؤسساتها أن تضمن أن تشن الحرب على المخدرات وفقا لنقاط الانطلاق والأهداف، وبروح من منظمتنا هذه، وعلى نحو لا يفسح، في إطار هذا المفهوم للرقابة على المخدرات، فرصة أو مجالا لأي بلد أو أي منظمة كانت للربط بين الرقابة على المخدرات وآليات سياسية غير سليمة. وإن استعمال الرقابة على المخدرات كأداة سياسية، في أي صورة، من جانب بلدان ضد أخرى، ستترتب عليه عواقب معاكسة وخيمة بالنسبة إلى التعاون الفعال الذي يعول عليه، على الصعد الدولي والإقليمي والثنائي.

لذلك فإنني أحث الدول على أن تضع، وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومؤسساتها ولبرامجها، اتفاقات فعالة وشاملة للتعاون على الصعد الإقليمي والمتعدد الأطراف والثنائي لمواجهة مشكلة المخدرات بشكل منظم ومتكامل وفعال لضمان عالم خال من المخدرات لمجتمعاتنا ولشبابنا وللجيل المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية سورينام على بيانه.

وستستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد فرناندو انريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس كاردوسو (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية من النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن البرازيل لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية لأن

العدو الخبيث، المخدرات، يهدد أسرنا وشبابنا ومجتمعاتنا.

إن مشكلة المخدرات العالمية مشكلة لا بد من مواجهتها بوضوح وأمانة. الوضوح ضروري من أجل الفهم الكامل للعناصر ذات الصلة. والأمانة ضرورية إذا أردنا أن نتغلب على التردد ونتخذ القرارات اللازمة لدحر هذه الآفة.

نحن نعيش في عالم يزداد صغرا. فالمسافات والعوامل الجغرافية لم تعد تشكل عوائق أمام حرية حركة الأفراد أو السلع أو الأفكار. وينبغي النظر إلى هذه الحالة بوصفها تطورا إيجابيا بسبب أثرها المحبذ للنمو والرخاء.

بيد أنه من الضروري ألا يصبح الطابع المتزايد للحدود الدولية حافزا لانتشار النشاط الإجرامي أو للسماح بالإفلات من العقاب. فالسماح بالتنقل بحرية ينبغي أن يكون للناس، والسلع، والخدمات، والتكنولوجيا، والمعلومات - لا للجريمة أو المخدرات.

وبفتح باب التوقيع في فيينا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، بلغنا مستوى أعلى من مستويات التعاون الدولي في هذا المجال. أما الآن فإن هذه المشكلة القديمة تعالج من منظور جديد. ذلك أن قلة من البلدان هي التي سلمت من المفاجآت غير السارة لسكانها، والمتصلة بزيادة نطاق وشدة تأثير الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة بها.

ومن واقع التجربة وصلنا إلى استنتاج مفاده أنه من الضروري تناول هذه المسألة على نحو شامل. لقد تبين أن قصر مبادرة الحكومات على مجال التدابير القمعية لا يكفي. فقد بات واضحا أن من الحيوي بنفس القدر القيام بحملات الوقاية إلى جانب جهود تأهيل مدمني المخدرات ومكافحة الجرائم ذات الصلة.

إن المخدرات تقوض كرامة الإنسان وحريته، وهما أغلى سماته. وإذا أردنا أن نضاعف جهودنا في مجال الوقاية ولن نكون حازمين في مكافحة الجريمة، علينا أيضا أن نولي الأولوية لعلاج مدمني المخدرات وتأهيلهم فهم ضحايا أشرس مرض اجتماعي في عصرنا.

وإن الوقاية لا يمكن أن تعزز من خلال إشاعة الخوف فقط، ولكن ينبغي أن تهدف إلى توفير سبل بديلة قادرة على بث الثقة بالنفس بين الشباب وهم يواجهون واقعا قاسيا في كثير من الأحيان.

ولا يمكن أن تكسب الحرب ضد المخدرات إلا إذا شنت على عدة جبهات في ذات الوقت. وسيتوقف النجاح، فوق كل شيء، على قدرتنا على كفالة بيئة خالية من المخدرات لأطفالنا.

ونحن ندرك اليوم أن التعاون الدولي أمر حيوي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود. وبلداننا جميعها تتأثر من نواح عديدة بمختلف أبعاد مشكلة المخدرات: من إنتاج، وتهريب، وتجارة واستهلاك.

ولقد نجحنا في تطوير لغة مشتركة مستندة إلى مفهوم تقاسم المسؤولية. وبذلك يمكن للمجتمع الدولي تعزيز تماسك استراتيجياته. ولقد جئت إلى هنا لأؤكد للجمعية أن البرازيل ستستمر في الوفاء بمسؤولياتها في هذا الالتزام المشترك.

لقد ظللنا نشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تعالج الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأبرمنا اتفاقات ثنائية مع جميع البلدان في أمريكا الجنوبية ونقوم بإنشاء شراكات مع العديد من الدول الأخرى أيضا. ويتسم التعاون المكثف الجاري مع وصفائنا في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بأهمية كبرى.

وعلى الصعيد الداخلي، جمعت مكافحة المخدرات بين كل القوى السياسية في البلد، لمصلحة العملية الجارية لتجديد التشريع الخاص بمكافحة الجريمة المنظمة. وأجيز مؤخرا تشريع يتعلق بغسل الأموال، ومراقبة السلائف الكيميائية، وحماية الأجواء الوطنية باتباع سياسة "إسقاط الطائرات المخالفة"، وتنظيم امتلاك وتسجيل الأسلحة الصغيرة، وتوفير موارد مالية إضافية لتجهيز الشرطة، وزيادة المراقبة الجوية على منطقة الأمازون

ومكافحة الجريمة المنظمة بوجه عام. وعلاوة على ذلك، فإننا نخصص المزيد من الموارد لتأهيل المدمنين وحملات الوقاية.

ونحن ندرك تمام الإدراك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، غير أن خطوات هامة قد اتخذت في هذا السبيل. ونحن نبعث برسالة واضحة إلى شبابنا فحواها: إن إدمان المخدرات يعادل العبودية، وتدمير الذات والموت. وأن محاولات القول بعكس ذلك بإضفاء هالة براقة على المخدرات هي محاولات خطيرة ومضللة، وأنها ليست سوى أكاذيب. ونقوم أيضا بتبليغ رسالة واضحة إلى الذين يتربحون من تجارة المخدرات الفاسدة: وهي أنهم لن يجدوا أدنى قدر من تساهل في البرازيل إزاء أنشطتهم غير المشروعة.

وفي هذا السياق أعلن بهذا إنشاء أمانة وطنية لمكافحة المخدرات في البرازيل، تكون مهمتها وضع سياسة وطنية فيما يتعلق بمشاكل المخدرات، من أجل زيادة تنسيق جميع الأنشطة الحكومية الرامية إلى الوقاية، والردع والتأهيل.

وما نتوقعه من هذه الدورة الاستثنائية هو توافق في الآراء يشير في اتجاه حلول تساعد بلداننا في كفاحها المشترك. ونحن مقتنعون بأننا لن نجد الحلول القادرة على إرشاد تعاوننا الدولي في هذا المجال، إلا على الصعيد المتعدد الأطراف وليس عن طريق العمل المنعزل أو الانفرادي. والرؤيا التي نقوم الآن بصياغتها هنا تبعث الآمال من جديد. فهذه مناسبة حافلة بتباشير الخير وتمثل موعدا مع المصير الذي نرغب في بنائه لشعوبنا. والأجيال القادمة لن ترحم في حكمها على جيلنا إذا لم ننهض لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على بيانه.

ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد دينزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والخارجية، والمالية، والتخطيط، والإعلام، لسانت كيتس ونيفيس.

دولة السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه الدورة الاستثنائية العشرين الهامة، لا تمثل فرصة سانحة فحسب، ولكنها في غاية الأهمية. ولذلك فإني آمل مخلصا في أن نكون في نهاية هذه الدورة الاستثنائية قد تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة وأن نتمكن من الانصراف ونحن نشعر بالارتياح من أننا حققنا تقدما ملموسا، وأصبحنا أكثر تصميما على العمل معا لمكافحة الشر المستطير المتمثل في تهريب المخدرات. ويلزمنا أن نستخدم هذا المحفل الهام لإرسال إشارة قوية وواضحة إلى جميع المتورطين في هذه التجارة غير المشروعة بأن زمنهم قد أشرف على نهايته. فنحن نراقبهم عن كثب، ونعتزم منازلتهم بقوة وحزم.

وأود أن أقول لجميع الحاضرين هنا إن هذه البلوى تشكل تحديا صعبا للغاية في وجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي. إلا أن سانت كيتس ونيفيس لن تلين لها قناة أبدا. وسنواصل شن حملة قوية واستراتيجية ضد تجارة المخدرات غير المشروعة، بالرغم من صغر حجمنا ومحدودية مواردنا التي تجعل عمليات اعتراض المهربين صعبة.

ومن قبيل مصادفات الموقع الجغرافي وحدها أننا وجدنا أنفسنا نقع في الموضع غير الملائم بين أماكن العرض والطلب. ولولا ذلك لكانت هذه اللعبة الشديدة المخاطر قد تخطتنا بسهولة؛ وتخطت الشواطئ البكر والهادئة كعادتها على جزيرتينا التوأمين اللتين تكونان اتحاد سانت كيتس ونيفيس.

واسمحوا لي أن أصر على القول بأننا كمن يحرث الرياح إذا لم نلتزم بالشراكة وبوضع استراتيجيات عملية تهاجم تجارة المخدرات في قلب مركزها. فتجارة المخدرات غير المشروعة يحفزها الطلب. وستذهب كل جهودنا أدراج الرياح إذا لم يتم القضاء على سوق المخدرات غير المشروعة. وكيف نتوقع حقيقة من بلدان صغيرة فقيرة مثل بلدي أن تهزم لوردات المخدرات الأثرياء، إذا لم تنجح البلدان الغنية، بما لها من ثروات وموارد، في أن تحد من الطلب؟

وعلى الرغم من التحديات الواضحة، فقد اتخذت حكومتي خلال العامين ونصف الماضيين خطوات جريئة وإبداعية وسريعة لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة. ونحن في سانت كيتس ونيفيس، حيث نعاني من نقص الموارد المادية، نجحنا في استغلال ذخيرة وافرة من العزيمة والالتزام في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

وقد قامت حكومتي، بالرغم من انتقادات واسعة من جهات عديدة، بإعادة تشكيل قوة الدفاع الوطني، التي يتمثل دورها الأساسي في تعزيز وتدعيم قدرة الشرطة على مكافحة الجريمة. ونحن لن نتهاون في عزمنا على حماية تراث أبنائنا والدفاع عنه. كما أننا لن نسمح لاخطبوط مهربي المخدرات أن يقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرزناه كشعب.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد سنت حكومتي قوانين جديدة وقامت بتعديل القوانين القائمة للتعامل على نحو أكثر فعالية وسرعة مع الأشخاص الذين يثبت جرمهم في التورط في أنشطة تهدر أرواح شعبنا وتقدمه، لمجرد أن يحشو هؤلاء الأشخاص جيوبهم. وكذلك اسمحوا لي بأن أؤكد للجميع أن سانت كيتس ونيفيس ظلت تعمل بلا كلل وستظل تعمل على نحو أكثر حسما وبصورة وثيقة مع المجتمع الدولي لكفالة أن يعاقب الأشخاص الذين تثبت ضدهم تهم في جرائم المخدرات وفقا للإجراءات القانونية المتبعة، بأقصى ما يسمح به القانون في بلدنا.

وعلينا جميعا أن نعمل معا من أجل أن ننغص على مهربي المخدرات حياتهم: وينبغي ألا يصبحوا مرتاحي البال، وألا يسمح لهم بالتمتع بالحياة عن طريق وسائل غير شرعية؛ وينبغي ألا يجدوا أي ملاذ آمن في أي مكان في العالم. هذه هي الرسائل التي يجب أن نبعثها، ويجب أن تصدر عنا بصوت واحد عال.

والواقع أن هذا الاجتماع خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. فتهريب المخدرات جريمة عبر وطنية، وإيراداتها السنوية تثير الذهول. ويستطيع المهربون، بما لديهم من هذه الموارد، أن يستنبطوا وسائل متطورة لإضفاء الطابع الشرعي على أعمالهم وأن يحيطوا أنفسهم بالآليات المناسبة لحمايتهم من القضاء الخارجي. وأصبح استغلال هذه التجارة غير المشروعة متفشيا ومتقدما إلى درجة كبيرة بحيث وصلت إلى جوهر المساس لمجتمعاتنا الحساسة وأخذت تنخر نسيج مجتمعاتنا المحلية.

وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر تجربة واحدة، إذ أن لنا عدوا مشتركا. وعلى الرغم من أنني أرحب بعقد مؤتمرات من هذا القبيل، فإن مواطنينا يطالبوننا باتخاذ إجراءات، وحالتنا تقتضي التعاون بيننا. فلا يسعنا المماحكة حول المنهجية حيث المطلوب هو تحقيق نتائج فورية. فنحن لن نقضي على تجارة المخدرات بتوجيه أصابع الاتهام إلى الحكومات الوطنية أو إصدار أحكام عليها.

إن أي بلد يستبعد هو بمثابة خسارة شريك لنا. فالاستنكار السياسي وتلقين الدروس الوطنية لن ييسرا ما ننشده جميعا، ألا وهو تحقيق نصر حاسم في الحرب ضد المخدرات. إن أمامنا عملا نقوم به، ويجب أن نقوم به معا على سبيل الأولوية لأن لنا جميعا مصلحة في مكافحة هذا الشأن الفاسد، ألا وهو الاتجار بالمخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد خوسيه ماريا أزنار، رئيس حكومة مملكة اسبانيا.

الرئيس أزنار (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بعد عشر سنوات من التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، أصبحنا نعلم بالتأكيد بعض الأشياء ومنها أنه لا يوجد أي مكان في العالم خال من بلاء المخدرات، ونحن نريد لأطفالنا حياة تكون خالية من هذه المشكلة الفظيعة.

غير أننا نعلم قبل ذلك أن اجتماعا لرؤساء الدول والحكومات من هذا القبيل لا يمكن أن يكون عرضا لمظاهر العجز. وعلينا أن تكون أكثر جرأة وأكثر إبداعا من مهربي المخدرات. ويجب أن تكون لدينا العزيمة والاقتناع من أجل الانتصار عليهم في بيوتنا، وفي شوارعنا، وفي مدارسنا، ومن أجل استئصالهم من المجتمع وتنغيص حياتهم إلى أن يتخلوا إلى الأبد عن أنشطتهم الإجرامية.

إن هذا الحزم في مواجهة المجرمين يجب أن يرافقه تضامننا مع الذين يعانون من مختلف الأمراض الجسدية والعقلية التي تسببها المخدرات ومد يد المساعدة إليهم، ولا سيما أولئك الذين يعانون من مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. ولن ندخر جهدا من أجل أن نجعلهم يشعرون أننا نقف إلى جانبهم في عملية تأهيلهم الاجتماعي واستعادة كرامتهم وقدرتهم الجسدية.

وعلينا أيضا أن نظهر تضامننا مع ضحايا العنف والجرائم المتعلقة بالمخدرات، ومع الذين يجدون أن هذه

التجارة لا تُحتمل لأسباب سياسية وأخلاقية وعائلية لأنها تهدد الديمقراطية وتشجع على الفساد وتضر بالتعايش الحر والمتصف بالوئام.

لذلك يسرني أن أكون هنا اليوم فيما نواصل كفاحنا معا ضد هذا الخطر الذي يتهدد كرامة الإنسان. فهو يمس جميع قطاعات المجتمع، وبالأخص الشباب وقدرتهم على الاضطلاع بدور رائد في المستقبل. وهو تهديد يكلف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٢٠ بليون دولار سنويا تنفقه على الصحة والشرطة والقضاء.

لقد قال بولدوين إنه ليس كل ما نواجهه يمكن تغييره، ولكن ما من شيء يمكن تغييره حتى نواجهه. لذلك نعتقد أن التعاون الدولي هو السبيل الرئيسي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد المجتمع الدولي مبادئ أساسية معينة، ألا وهي: احترام الولاية القضائية الإقليمية للدول، والمسؤولية المتشاطرة، واتباع نهج شامل وفقا للقانون. هذه هي العناصر الثلاثة التي يجب أن نسترشد بها من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد مجتمع خال من المخدرات.

إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يجب أن يحافظ على دوره القيادي، وبالتالي نتجنب القيام بأعمال انفرادية. واسبانيا، بوصفها عضوا في مجموعة المانحين الرئيسيين ستزيد قريبا من تبرعاتها لتمويل مشاريع التعاون، ولا سيما في مجال تخفيض الطلب.

لقد تمسكنا دائما بالقول إن السياسة الدولية في الكفاح ضد المخدرات يجب أن تقوم على المعايير الثلاثة التالية:

أولا، إننا بحاجة إلى خطط عالمية وشاملة؛ ولا يمكن إيجاد حلول تعتمد فقط على العرض أو على الطلب. ويتعين علينا أيضا أن نعالج غسل الأموال، ومنع الاستهلاك، وتقديم المساعدة إلى مدمني المخدرات، والتأهيل الاجتماعي، والاتجار غير المشروع بالسلائف، وتعزيز التنمية البديلة.

ثانيا، إننا بحاجة إلى تمكين الدول من التعاون فيما بينها عن طريق وضع سياسات مرنة كي يتسنى لنا أن نرد بسرعة على الاتجاهات المتغيرة في الجريمة المنظمة. وأي سياسة لمكافحة المخدرات تنطلق من منظور وطني محض مآلها الفشل.

وثالثا، لا يمكن القيام بعمل فعال إلا إذا رافقه احترام كامل للقانون الدولي وللمعايير التي تتسق مع النظم القانونية الوطنية.

ونحن نعلم أن علينا أن نضاعف من جهودنا على الصعيد الوطني داخل الاتحاد الأوروبي وداخل الأمم المتحدة. وتسعى الخطة الاسبانية الوطنية لمكافحة المخدرات إلى تطبيق هذا النهج العالمي والشامل.

لقد شجعنا التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإجراء حوار يرفض التفرد ويؤيد التنمية البديلة والمسؤولية المتشاطرة. ونقوم على نحو ناجح بتنفيذ خطط للمحاصيل البديلة في بلدان أمريكا اللاتينية والمغرب كي يتسنى لشعوبها مستقبل تتاح فيه فرص جديدة، ونقوم أيضا بمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي.

إن كفاح تلك البلدان من أجل الخروج من التخلف الإنمائي هو كفاحنا. وكفاحنا ضد المخدرات يجب أيضا أن يكون كفاحهم.

وفي هذا الإطار من التعاون، أنشئت بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وبإلحاح من اسبانيا، شبكة في أمريكا اللاتينية مؤلفة من منظمات غير حكومية متخصصة في موضوع الاتكال على المخدرات.

ومن ناحية المنع فقد وضعنا سياسات في ثلاثة مجالات للأولوية هي: المدارس والأسر ووسائط الإعلام. كذلك وسعنا شبكة المساعدة لتشمل برامج محددة للقصّر والمسجونين، ونتخذ إجراءات صارمة في الأحياء الأكثر تعرضا للخطر.

كما اعتمدنا تدابير من قبيل إنشاء صندوق تدخل فيه الأرباح المصادرة من تجارة المخدرات، وسجل للمواد الكيميائية والسلائف، ونظام أكثر دقة وفعالية لمحاربة غسل الأموال.

ومحك عملنا هو الاستجابة العالمية والتعاون المتعدد الأطـــراف - ومن هنا تأتي أهمية هذه الدورة الاستثنائية كرسالة سياسية تعبر عن رغبتنا في التغيير. وقد أيدت حكومة اسبانيا هذه الرسالة منذ البداية، بالتزامها بتنفيذ الاتفاقات التي نتوصل إليها هنا، وبأسرع ما يمكن.

ونحن نؤيد الإعلان السياسي باهتمام وتوقع، ونعتبر الوثائق المعدة بشأن القضايا التي من بينها المخدرات الاصطناعيـــة، وخطر السلائف، وغسل الأموال، والتنمية البديلة، والتعاون القضائي، وثائق بالغة القيمة. وينبغي إيلاء اهتمام خـــاص، مـــن بين هذه القضايا، إلى إنتاج المخدرات المركبة والاتجار بها وتعاطيها، لأننا نرى ذلك أحد مجالات الأولوية للعمل في المستقبل القريب.

ونظرا إلى وضع اسبانيا الجغرافي فإنها بلد عبور للمخدرات التي يتعاطاها بعض شبابنا فتدمرهم. وأعتقد أن من المهام ذات الأولوية بالنسبة لحكومتي دعم الأسر التي تكافح يوميا هذه المشكلة بكل طاقاتهـــا. وهذا هو السبب في أن رسالتنا لن تكون إلا رسالة للوحدة: فهذه مهمة يتقاسمها المجتمع المدني والباحثـــون الاجتماعيون وكل من يقف في خط المواجهـــة ضـــد المعاناة والضعف. وهذه مسؤولية تشاطرنا فيها شعوب وحكومات أخـــرى تواجه المشاكل نفسها، ويجب أن يتضمن هذا العمل إيجاد فـــرص جديـــدة وأفضـــل فـــي مجالات العمالة والتعليم والإسكان، ويجب أن نحقق نتائج بالسرعة الممكنة من أجل مواطنينا.

وإن إدراكنا لما ينتظرنا من عمل كبير واقعي، وعلينا أن نسير على الدرب الذي بدأناه لخير شبابنا وأسرنا ومجتمعاتنـــا وديمقراطياتنـــا. ولا بد أن نعزز المعيشة الخالية من كل تهديد وأن نعلنهـــا حربـــا شعـــواء على الجريمة المنظمة وعلى التهميش والأمراض الناشئـــة عن تعاطي المخدرات.

ومـــن أجـــل أجيالنـــا المقبلة يجب أن نجعل هذه مشكلة الماضي، مشكلة تـــم التغلب عليها بسبب عملنا وإصرارنا.

وكما قال ميغل دي سرفانتيس فإن البداية الطيبة هـــي نصف الرحلة. وبعد ذلك بأربعة قرون لا تزال هذه المقولـــة صحيحة. ونحن مصممون بعزم على أن نسير في الطريق إلى نهايته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس حكومة اسبانيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد ليوغان مستشار الدولة ورئيس وفد الصين.

السيد ليوغان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اليوم، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين يجتمع القادة من بلدان مختلفة من أنحاء العالم في هذه الدورة الاستثنائية لتحديد استراتيجيات وتدابير جديدة بشأن التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لاستئصال شر مستطير هو المخدرات ولحماية صحة البشر ورفاهية الذرية.

وكما هو معروف تماما فإن الصين طوال تاريخها قد تعرضت لمعاناة فاقت كل حساب بسبب المخدرات. فبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، اعتمدت الحكومة الصينية تدابير صارمة وحلت مشكلة المخدرات تماما وبذا حققت معجزة اعترف بها العالم كله.

غير أن شرور المخدرات التي استؤصلت من الصين، وجـــدت طريقهـــا إليها بعـــد ٣٠ عاما بسبب الطفرة في إساءة استعمال المخدرات علـــى المستوى العالمي وقرب الصين من منطقة 'المثلث الذهبي' أكبر مصدر للهروين في العالم. وتسربت المخدرات غير المشروعة إلى الصين من الخـــارج بلا انقطـــاع، واستخدمـــت الصين طريق عبور. فنحن نولـــي أهميـــة كبيرة لعودة المخدرات إلى الصين ونشعر بقلق بالغ إزاءها، وقد اتخذنا سلسلة من التدابير المضادة الصارمة. وسن المؤتمر الشعبي الوطني قوانين لمكافحة المخدرات. وأنشـــأت الحكومة الصينية وكالة لتنسيق مكافحة المخدرات على المستوى الوطني. ووضعنا استراتيجية لمكافحة المخـــدرات تضمنت حظـــرا مشددا على تعاطي المخدرات وزراعتها والاتجار غير المشروع بها، وتدابير لسد مصادر المخدرات وإمداداتهـــا غير المشروعة، وإنفاذا صارما لقوانين مكافحة المخدرات وما يتعلق بها، والتشديد على إزالة الأسباب الجذرية لقضية المخدرات. واتبعت الحكومة الصينية مبدأ إيلاء أهميـــة متساوية لتخفيض الطلب على المخدرات والمعروض منها في آن واحد.

كما أننا ننفذ بشكل شامل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية ونستثمر موارد بشرية ومالية هائلة في هذا الصدد. فمن ناحية واصلنا وضع تدابير لإنفاذ القوانين بغيـــة كبح جماح تهريب المخدرات وقمنا بحملة شديدة

على أنشطة تهريب المخدرات عبر الحدود وحظرنا بإصرار زراعة الخشخاش غير المشروعة. ومن ناحية أخرى كثفنا جهودنا لإذكاء الوعي الجماهيري العام بالوقاية من المخدرات وقمنا بأنشطة شاملة ترمي إلى خفض الطلب على المخدرات.

وقد تم تحقيق نتائج باهرة على المستوى الوطني في مكافحة المخدرات. ففي الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧ صادرت سلطات إنفاذ القوانين الصينية ما مجموعه ٢٦ طنا من الهروين المهرب من منطقة المثلث الذهبي فقل المعروض فعلا في سوق المخدرات الدولية.

وكانت الصين أول بلد يحظر المنشطات الأمفيتامينية. وعقب تأسيس الجمهورية الشعبية مباشرة أصدرت الحكومة الصينية مرسوما يحظر إنتاج وتعاطي مادة الميثاأمفيتامين. وكانت الصين في الماضي تحظر دائما استيراد وإنتاج وتعاطي جميع المؤثرات العقلية من نوع الأمفيتامين. وعلاوة على هذا قمنا بشن حملة شرسة على التجهيز غير المشروع للميثاأمفيتامين وتهريبه حيث كان ذلك نشاطا إجراميا منتشرا في أوائل التسعينات، وحققنا في ذلك نتائج ملحوظة.

وباعتبار الصين من أول البلدان في العالم التي مارست مراقبة على السلائف الكيميائية فقد ظلت منذ عام ١٩٩٣ تنفذ نظاما لتراخيص التصدير شمل ٢٢ مادة كيميائية مراقبة ضمن قائمة الأمم المتحدة؛ ومنذ عام ١٩٩٦ وهي تنفذ نظام تراخيص الاستيراد. وفي الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧ صادرت سلطات إنفاذ القوانين الصينية ما مجموعه ٩٢٣ طنا من السلائف الكيميائية كانت تهرب إلى منطقة المثلث الذهبي.

وقد أولت الحكومة الصينية دائما أهمية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات وتؤيد الجهود المشتركة التي تبذلها جميع بلدان العالم لمعالجة قضية المخدرات، وأيدت وشاركت بنشاط في الحرب الدولية على المخدرات. والصين ليست فقط طرفا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، وإنما كانت من أول الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وشاركت الصين بنشاط في برنامج التعاون دون الإقليمي لمكافحة المخدرات الذي جاء بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وساعدت في استنباط محاصيل بديلة في المناطق التقليدية لزراعة الأفيون في الأجزاء الشمالية من ميانمار ولاوس، عن طريق المساعدة التقنية والمعونة الزراعية وتنمية الموارد السياحية وغير ذلك من الطرق التي لم يكن لها تأثير كبير على دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة للصين فحسب، بل حدت بشكل فعال أيضا من اعتماد اقتصاد هذه المناطق على المخدرات.

ويتمثل هدف الحكومة الصينية في نهاية المطاف في القضاء التام على المخدرات غير المشروعة. وكتب الرئيس الصيني، السيد جيانغ زيمن، مقدمة للحملة الصينية لمكافحة المخدرات في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨؛ وجاء في المقدمة: اقضوا على كل المخدرات غير المشروعة لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة". وتعبر هذه المقدمة تعبيرا تاما عن التصميم القوي لزعماء الصين والحكومة الصينية على حسم مسألة المخدرات وموقفهم القاطع إزاء ذلك. وإن حكومة الصين، كعهدها دائما ستولي اهتماما بإنفاذ وتعزيز قوانين مكافحة المخدرات. ولن نتوقف عن مكافحة المخدرات غير المشروعة حتى يتم استئصالها بالكامل.

ولفترة طويلة، بذل المجتمع الدولي والعديد من الحكومات جهودا لا هوادة فيها لمكافحة المخدرات، مما أدى إلى تحقيق إنجازات مشجعة، إلا أن زراعة المخدرات وإنتاجها واستهلاكها غير المشروعة ما زالت آخذة في الازدياد في أنحاء العالم في الوقت الحاضر، والأنشطة الدولية للاتجار بالمخدرات تزداد انتشارا. ويؤدي هذا كله إلى إلحاق ضرر كبير بالمجتمع.

وفي هذا الصدد، تعتقد الحكومة الصينية أن من الضروري التقيد بمبدأ توسيع المشاركة وتقاسم المسؤولية. وينبغي للبلدان المستهلكة والبلدان المنتجة وبلدان العبور أن تضطلع بمسؤوليتها بإخلاص وأن تتعاون تعاونا وثيقا مع بعضها بعضا وأن تنشئ نوعا جديدا من العلاقة التعاونية في مكافحة المخدرات. وتتحمل كل حكومة، بوصفها مشاركة في التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، مسؤوليات هامة في مكافحة المخدرات. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تحظى سيادة كل دولة بالاحترام الكامل في التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ولا ينبغي لأي بلد أو منظمة أن يسعى إلى التدخل في الشؤون

الداخلية للبلدان الأخرى باستخدام مسألة المخدرات أو مكافحة المخدرات ذريعة لذلك.

ومن الضروري أيضا تنفيذ استراتيجية دولية متكاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات بطريقة شاملة. وينبغي تعزيز دور الآليات الدولية القائمة لمكافحة المخدرات، وينبغي أن يتم بصورة كاملة إنفاذ الحظر على الاستعمال غير المشروع للمخدرات وزراعتها والاتجار بها، وينبغي بذل جهود عملية لخفض العرض غير المشروع للمخدرات وفي الوقت نفسه ينبغي اتخاذ إجراءات صارمة بشأن العرض غير المشروع للمخدرات.

وثمة أمر آخر لا بد منه يتمثل في إيلاء اهتمام بالتنمية البديلة. فالتنمية البديلة هي صلة هامة في الاستراتيجية الدولية المتكاملة لمكافحة المخدرات. ومفتاح الحل الأساسي لمسألة المخدرات يكمن في تأمين معيشة آمنة لسكان مناطق زراعة المخدرات. وينبغي أن يوفر المجتمع الدولي للبلدان المعنية المساعدة المالية والتقنية الضرورية لبرامج التعويض عن محاصيلهم.

وهذه الدورة تتيح فرصة لزيادة تعزيز التعاون الدولي في الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة. والحكومة الصينية على استعداد للمحافظة على تعاونها الودي مع الأمم المتحدة ومع البلدان الأخرى في ميدان مكافحة المخدرات ولتطوير ذلك التعاون باستمرار وتقديم مساهمات جديدة في استئصال آفة المخدرات وضمان بقاء الجنس البشري وتطوره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر مستشار الدولة في الصين ورئيس وفد جمهورية الصين الشعبية على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة الرايت أونرابل جون بريسكوت، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد بريسكوت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا - والبلد المنتسب قبرص.

لدينا جميعا فكرة واضحة جدا عن سبب وجودنا هنا. فالمخدرات يمكن أن تدمر الحياة والمجتمات. وهذه حقيقة واضحة لا يمكننا تجاهلها، وكل المتحدثين السابقين تحدثوا عنها. وأنا شخصيا لن أنسى أبدا تلك اللحظة التي جلست فيها مع إحدى الأمهات في دائرتي الانتخابية وقد مزقها اليأس لرؤية ابنتها وهي تنزلق إلى حضيض دوامة إساءة استعمال المخدرات. ولن أنسى أبدا المدمنين الشباب في دائرتي الانتخابية وقد سقطوا في شِرك حياة من الجريمة والمستقبل المحطم.

إن مكافحة المخدرات تشكل أولوية لحكومة المملكة المتحدة. ولن ننجح إلا اذا عملنا بروح من الشراكة. ولذا فإن هذه الدورة الاستثنائية هامة، فهي فرصتنا لكي نبين للعالم أن هناك روحا حقيقية في الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات غير المشروعة. ولهذا السبب يواصل الاتحاد الأوروبي دعم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودعم قوة والتزام مديره التنفيذي الجديد. وإن اتباع نهج عالمي معناه اشتراك كل واحد منا فيه: جميع الحكومات؛ وجميع المجالات؛ وجميع المناطق. فلا طائل من وراء وقف زراعة الأفيون في مكان معين لكي نرى الأفيون ينمو في مكان آخر. ونحن لا نكسب شيئا من إغلاق إحدى طرق الاتجار لنرى طريقا آخر يفتتح.

إننا بحاجة إلى الالتزام بوقف توافر المخدرات في الشوارع - ووقف الضرر الذي تسببه المخدرات. ونحن نحتاج إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة. ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات من خلال التعليم والوقاية والعلاج والتأهيل.

لقد حثت رئاسة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي جميع الدول على التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث الرئيسية بشأن المخدرات وتنفيذ التزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. ويقدم الاتحاد الأوروبي قسطا كبيرا من التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويحث الاتحاد الأوروبي كل حكومة ممثلة هنا على أن تبذل قصاراها لمد برامجها الرئيسية بالتأييد المعنوي فحسب بل وبالدعم المالي أيضا، حتى يتسنى لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يحقق كامل إمكاناته، كما أننا نحث الهيئات الدولية الأخرى، وفرادى الحكومات والمنظمات غير الحكومية على النظر في الطريقة التي يمكن بها أن تعطي أولوية قصوى للمخدرات داخل برامج كل منها.

وإن المبادئ التوجيهية المتعلقة بخفض الطلب، التي نتحدث عنها اليوم والتي نأمل باعتمادها في هذه الدورة الاستثنائية، تمثل خطوة رائعة إلى الأمام للأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، ليس هناك من برنامج عمل يمكن أن يطبق في كل مكان، والحكمة ليست حكرا على أحد. ولهذا فإننا نرحب بالمناقشات التي ستجري في الأيام القليلة القادمة؛ فهي توفر محفلا ممتازا لنا لتشاطر الخبرات واستخلاص الدروس من بعضنا البعض. وتعترف المبادئ التوجيهية باستمرار قيمة تشاطر المعلومات والتجارب عبر الحدود الوطنية لتبين ما يمكن تطبيقه وما لا يمكن تطبيقه، وذلك لكي تستطيع المجتمعات المحلية أن تقرر أفضل السبل للسير إلى الأمام.

ولكن لا ينفعنا أن نأمل في القضاء على الطلب على المخدرات دون معالجة مسألة العرض. ويتعين على هذه الدورة الاستثنائية أن تعتمد مقترحات تساعدنا على معالجة غسل الأموال وتحسين التعاون القضائي. وفيما يتعلق بغسل الأموال، يؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات الـ ٤٠ التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ونود أن نراها تعتمد كمعيار عالمي. وكذلك حددت الدورة الاستثنائية هذه المبادئ التوجيهية لتحقيق تنمية بديلة توفر موارد رزق مختلفة لبعض أفقر السكان في العالم، الذين يرتبطون في غالب الأحيان بزراعة المخدرات غير المشروعة. وسنعالج هذا الخطر المتزايد الناجم عن المخدرات الاصطناعية مثل منحدر (اكستاسي) (النشوة) وعن الاتجار غير المشروع بسلائف المخدرات.

وعلينا أيضا أن ندرك أن عالم المخدرات يتغير باستمرار، من خلال طرق جديدة للاتجار واتجاهات جديدة في إساءة الاستعمال. ولذا لا بد وأن توفر الاستراتيجيات على كل المستويات، من المحلي إلى الدولي، استجابة مرنة وفعالة للمشكلة. فعلى سبيل المثال، نحن في المملكة المتحدة، وفي سائر دول الاتحاد الأوروبي، تعلمنا أن معالجة المخدرات بنجاح تقتضي النظر في مجموعة كاملة من المشاكل الاجتماعية، تشمل الإسكان والبطالة والفقر، والجريمة وحياة الأسرة؛ أي اتباع نهج شامل إزاء المشكلة.

إن تحقيق النجاح لا يتمثل فقط في القضاء على الجريمة؛ بل يتمثل أيضا في إتاحة فرصة جديدة للناس. وبعبارة أخرى، نحتاج إلى اتخاذ موقف صارم إزاء جرائم المخدرات وينبغي أن نكون صارمين أيضا بشأن أسباب جرائم المخدرات، ولهذا عينت حكومة المملكة المتحدة للمرة الأولى منسقا بريطانيا لمكافحة المخدرات. ولذا نشرنا مؤخرا استراتيجية عشرية جديدة لمعالجة إساءة استعمال المخدرات. ولهذا ننفق مبالغ كبيرة من الأموال على معالجة هذه المشاكل. إذ لا بد لنا أن ندلل لكل منتج ولكل ممول ولكل متجر، ولكل بائع مخدرات، ولكل مدمن ولكل مدمن محتمل أننا جادون في عملنا. والشراكة أمر أساسي في تحقيق ذلك.

وإننا نريد للقطاعين العام والخاص وللمنظمات غير الحكومية أن يعملوا معا على تنفيذ برامج تثقيف وعلاج ووقاية. ونحن نريد من أفراد شرطتنا وجمارکنا ووكالات استخباراتنا أن يعملوا معا لكي يكونوا رأس الحربة في مكافحة بارونات المخدرات.

وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي ستظهر إلى الوجود قريبا شبكة جديدة للاستخبارات على الصعيد الأوروبي تعرف باسم يوروبول. وهذا سيكفل لنا إمكانية تقاسم الاستخبارات والمعلومات عبر الاتحاد الأوروبي ومع الآخرين بسرعة وفاعلية لإعاقة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. ويكفل "مرصد لشبونة" وهي جماعة رصد أوروبية قائمة بالفعل حصولنا على أكبر كمية ممكنة من المعلومات عن أثر المخدرات على كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. ونحن نعمل لمكافحة المخدرات الاصطناعية الجديدة بالاستعانة بنظام للإنذار المبكر يضمن سرعة تبادل المعلومات بمجرد وصول أي مخدر جديد إلى الشوارع في أي مكان في الدول الأعضاء الـ ١٥.

والاتحاد الأوروبي يعمل بشراكة مع دول أخرى. فنحن نعمل لضمان نجاح البرامج الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي وأواسط آسيا، وقد أقمنا آلية تنسيق وتعاون جديدة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك خطة عمل اشتركت في وضعها بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية. كما أننا نعمل بشكل وثيق مع بلدان وسط وشرق أوروبا، ومع دول الجنوب الأفريقي ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وفي الأسبوع المقبل سيعتمد رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي العناصر الرئيسية لاستراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي في مجال المخدرات للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وسيبرزون أهمية التعاون العملي الفعال بين وكالات الإنفاذ والسلطات القضائية وغيرها، وسيشددون

على ضرورة بذل جهود أكبر لخفض الطلب على المخدرات.

وهذه العناصر الرئيسية تنسجم تماما مع المواضيع العالمية التي نتبناها في هذه الدورة الاستثنائية. فقد أتينا إلى هنا، إلى الأمم المتحدة، لإيجاد طريق إلى الأمام بتجميع مواردنا والعمل معا بهدف مشترك هو التأثير الحقيقي على مشكلة المخدرات العالمية.

وبطبيعة الحال سيحتاج هذا منا إلى بعض الوقت. ولكن مما له بالغ الأهمية أن نلتزم نحن، بصفتنا زعماء سياسيين، ببذل قصارى جهودنا للعثور على حل، بحيث لا يضطر أطفالنا وأطفال أطفالنا إلى العيش حياة محطمة بسبب المخدرات.

إننا، إن عملنا فرادى، لا يمكننا أن نحقق الكثير. أما إن عملنا معا، فلدينا القوة اللازمة لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بيانه.

نظرا إلى أن معظم المتكلمين حتى الآن تكلموا لأكثر من سبع دقائق، أود أن أذكر مرة أخرى بأن الحد الزمني الذي اعتمد في بداية هذه الدورة هو سبع دقائق. وسأغدو ممتنا جزيل الامتنان للمتكلمين الذين سجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين اذا التزموا بالحد الزمني الذي فرضته الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.